... [illegible] فتقدم ... الآية

في العصا واليد ... الآيات فكذب وعصى ...

الآية ... قبل ... الله عليه ثم أدبر

[illegible] يسعى ...

... فحشر فنادى ...

... [illegible] ... إذ ...

... أنا ربكم الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة

في ... الدنيا والآخرة ... والنار

... والأولى ... العقوبة بكلمة الأولى وكلمة ...

فأما الأولى فقوله ما علمت لكم من إله غيري والأ...

فقوله أنا ربكم ... بين الكلمتين ...

وقال أنا ربكم الأعلى كان في الابتداء حيث ...

... ثم ... عن ذلك وأمرهم بأن ...

غيري وقال ما علمت لكم من إله غيري ...

... [illegible] ...

... ثم وعظ أهل مكة فقال ...

أشد خلقا أم السماء ... رفع سمكها

صاحب ومالك عبيد الله

لمستصحبه الفقير سيد عبد القادر

هذا كتب شرح ديباجه صاحب ومالك عبيد الله وملا افند

العلم ليس من كثرة التكرار وليس من دوران البلدان
بل هو نور من قبل الرحمن ينزل لمن يشاء من الانسان

شنشن

انبيانك جملسي لا ينصرف الا كه شنشن
وهم محمد نوح ولوط
صالح وهود وشعيب

جاعل جعلدن ير و جعلده ايه
افعال قلوبدندر افعال قلوبه
ايه ايكي مفعوله تعدا ايدر

جاعل
اسم فاعل فعل ماضي قصد اولنه اضافه معنويه در
وتعريف كسب ايدر اما اسم فاعل حال ايد
استقبال معناسنه قصد اولنه
اضافه لفظيه در وتعريف
افاده اتمز وتخفيف
افاده ايدر

قطعه

اما اصله ها جعل الهاء الفا فصار
ماما ثم قدم الالف على الميم
فصار اما ثم ادغم فصار اما

الا ولم يكن في العلم
وفي الحسبان كم كم لا تسلم
وفي الاخبار عمن كنت تروي
تري في كل سوق الف عالم
4

جارم مرمر حاالف

احمر غير منصرف در ... علم ... علة منع صرف
وزن فعل علميت اولور ... نكره ... علميت زائل
اولور وصفيه اصليه عودت ايدر
علة منع صرف وزن فعل صفت
لا ينصرف

... لا ينصرف ... وزن فعل علم
... وزن فعل ...
... تنكير ...
... منع ...

بیه وقیه		
٧٥	٠٠	١٥٤
٥٢ ١١٠		
١٨٥ ٧٨		
١٣٠		

يا ٢٧

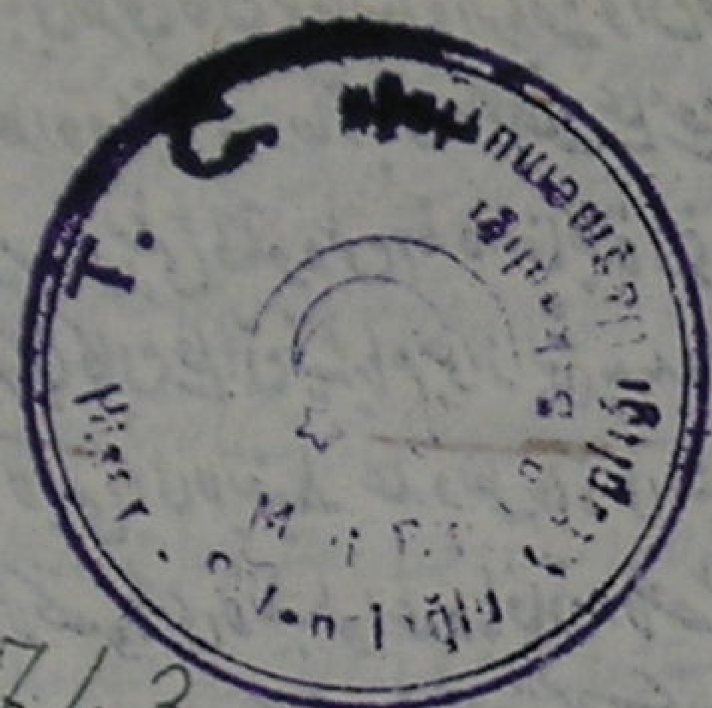
٢١	٨٨	١٥٤
١٦	١٨	١٠٦
٣٧	١٠٦	٥٣

يا ٢٤

وقيه	جا	يا	سع	يا
١١٨	٨٧	١١	١٥٤	
٢٥	١٨	١٦		
١٤٣	١٠٥	٢٧	وقيه ٢٣٧	
٤٣	٦٢			
٢٣٦	١٧٤			

مرحوم ارزنجانی الحاج اسمعیل کمالی افندی خواجه‌نك
کتبخانه‌سنه نقل ایدلمشدر

عدد ۲۰۶۴





هذا كتاب ...

[redacted]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا يبلغ كهنه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقة كل من
يجد فى اكتسابها باى طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره
بوجه تميزه عما عداه وما قيل انه جاد باى حالمهملة على معنى انه لا يبلغ كهنه
من اى بجده فليس بشئ لخلوه عن هذه الفائدة اعنى الاشارة الى عدم
الوصول باى طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى
الكنه وهو باطل ولا يحصى اى لا يضبط عدد نعمه عاد فى الكشاف وان
تعدوا نعمة الله لا تحصوها اى لا تضبطوا عددها فان الاحصاء هنا استعمل فى
الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا فى قوله تعالى اسرى بعبده ليلا وحار
اى صار متحيرا فى بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام ونار اى صار مستنيرا
بانوار احسانه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على
من لم يراى لم يبصر فلا يقتضى الا مفعولا واحدا وهو اثرا وهو بفتحتين ما بقى
من رسم الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيرى فى مختار الصحاح
الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب
فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفى اى لم
يترك رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى المنزل
اندرس وانمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه القرينة
مؤكدة لما عطف عليه القرينة السابقة بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث
بالهدى اى بالاهتداء وبالهداية للناس فان هدى للناس يجئ لازما
ومتعديا والنور اى بالنور الذى كان تيلألا فى جبهته وبنور الاسلام الذى

طلع

[redacted]

طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المشرح بمعنى منقطع بالفتح والسكون
مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى يشرح بحره قد وصه بالرسالة القلوب
مرفوع على انه فاعل المشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على
القلوب والمشرح بالجر صفة سببية لمحمد اى صفة جرت على غير من هى له
والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه
اشارة الى الاوراق التى كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة
هذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب كتاب
ديباجة المصباح فى مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان ما ذكر فى اوايل
الكتب خدها ووجهها فلهذا سمى بالديباجة ماخوذة من غرائب فوائد المفتاح
وابتدئ انا اولا نصب على الظرفية اى قبل اعراب الديباجة بابية من كتاب الله
تعالى تبركا وتيمنا وعرفوا الاية بانها طائفة من كتاب الله تعالى المبين اولها
واخرها توقيفا وبيت بالجر اى ابتدئ ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اى
حذاقة فى باب الاعراب واعتبارا عليه يقال مرن على الشئ من باب
دخل تعوده واستمر عليه كذا فى مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدئ
من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعنى
من الله على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجز فى الاصح للتسجيع
ذكر فى الافعال اعتصم به تمسك وما وقع فى بعض النسخ حبل الرشاد بدون
الباء لا يساعده كتب اللغة التى راينا ما فانه الهادى الى سبيل السداد
بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان شغلى
الى غير هذا مبذول والعذر عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى
قال رب انى لا املك الا نفسى واخى وقال فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا
اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم
اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وهو الاكثر فى الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه
اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة

وهذا الحذف في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوافي لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو لتوجه المخاطب
فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا لانه نوع
التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال في غير النداء نحو قولهم يا ربا تجاوز
عني وعليه قوله ثم التفوه بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف يا وقلبت ياء
المتكلم الفا واما ما روي مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل
فرعون موسى فليس كما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء
وقلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة
اليها فلا يقال في عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا
ما قالوا فعليك بحفظه فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون
الياء المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب
ويا رب مع ساقتها اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني
ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي في محل النصب لكونه مقول
القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل
من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب
الا من جهة قيامها موقع المفرد وهذه مشهورة شهرة بالغة ما يستر بها اي لا
شك فيه وهذه الجملة اي جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان
مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة
محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى
الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة
وقوله اللهم لفظة تعالى متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء
الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلافه نحو ما جاء القوم او جاءني اللهم
الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج
الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم
اني ادعو الله تعالى يشهد على كلامي انه حق والاستثناء صدق وقد يقال

لامح

قد جرت

قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان بالله
تعالى في اثباته واصلها يا الله امّ اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا
بمعنى ذكر ويشكل هذا باول قولهم ضرب مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون
الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل تكون مفعول ذكر والكلام فيما
اي في الجملة التي وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة وقعت موقع
مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نم انها ليست بواقعة
موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية عن واقعة و
جملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك انه يوافق لك القائل في محل النصب لكونه
مقول هذا القول يابى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول
القول في محل النصب ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب
حين قسموا الجملة التي الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه ويشعر
بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله
اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك
قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان
المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرآن على الاسم
الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا لا جملة فح يستقيم الكلام
ويحصل المرام بفتح الميم المطلب مرام الشيء طلبه كذا في شرح جمال الدين
الكشاف وكذا اي كما لا يكون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام
لا يكون الا من اسمين او اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى
نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى
هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حروف النداء فح قوله منقوض بالمنادى
نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله مزيف اي جواب النحاة بان النداء

في تقدير الفعل كما مرّ حيث قال لانّ معناه اريد او اعني زيدًا فيكون مركبا من
فعل واسم مزيّف مبطل بانّه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب
لانّ الفعل الذي قدّر به النداء مثل اريد او اعني او ادعو كذلك اي محتمل لهما
لكن يمكن ان يقال نصرة نصب على انّه مفعول له لهم انّ الملازمة في قوله لو كان
في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق تلك
الملازمة ان لو كان الفعل المقدّر بالنداء اخبارًا وهو لم لا يجوز ان يكون
ذلك الفعل المقدّر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ
العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوّجت
فانّه اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فانّ بعت مثلا يستعمل
لانشاء البيع تارة اي مرّة والاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في
مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرّة بعد مرّة والجمع تارات وتيرا كعنب وربما
قالوا فعله تارًا بعد تار بحذف الهاء انتهى كلامه واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على
المصدرية على قياس ما قيل نصرة في قولك ضربته مرّة وكذا لفظ ادعو يستعمل
تارة لانشاء النداء اي لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عنه
الدعوة الاتية فلا يرد السؤال فلا بأس لنا ان نذكر هنا معنى الانشاء
والاخبار ارشادًا للمتعلّم وهو انّ كلّ كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك
زيد قائم فانّ وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به
الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي
او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فانّ
المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت
به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح
بناءً لازمًا لما شابهته اسم الاشارة لانّ قولك الآن معناه هذا الوقت على ما هو
مذهب سيبويه ولما شابهته الحروف لزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة فانّه
لا تثنى ولا يجمع ولا تصغر ولا ينكر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وساير الاسماء
يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف وينكّر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع

اللام

اللام شابه الحرف لانّ الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب. وهذا اي المذكور من
قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان يريد
انّ قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهرا الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن يتناولها في التحقيق لانّ معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لانّ معنى
قولهم الاخبار اثبات ما كان انّه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر في النسبة في
احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالًا او استقبالًا او نقول انّه ليس من قبيل
التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانّهم كثيرا ما يكتفون بذكر
البعض من الكلّ وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى
المذكور فيدخل فيه نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد
كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانّهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي فهذا
اللفظ موجد له فهذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني
اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والّا اي وان لم يكن لنسبة الكلام خارج
تطابقه او لا تطابقه فالّا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء
بيان ذلك انّ الكلام الذي دلّ على وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت
بانّ هذا ذاك وبالنفي بانّ هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لا بدّ ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانّه اما ان يكون هذا ذاك وان لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة
الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع الخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع
الحالي فلا بدّ له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج
بخلاف بعت الانشائي فانّه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيها اي معنى
الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اوّله للمشاكلة بقوله فالاولى الرجوع
الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة فانّ في انّ حرف من حروف المشبهة بالفعل

ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا اوف نفي املك فعل مضارع
منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه فهو انا الا اوف الاستثناء ههنا انما قال
حرفها لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه
نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه والنفس المضاف الى ياء
المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على رأي الشيخ ابن الحاجب رحمة الله عليه
واما على رأي مذهب بعضهم فمنصوب محلا ولا ثالث للمذهبين فال
فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى
منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان ن
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن عملك بحسب ذلك
الى بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها
مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء
اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له جميع اي
للمستثنى العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز
مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل
فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى
ويسمى اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت
ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل
جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء
المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد ولا نظن
الا ظنا وما ضربته الا تأديبا واما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشي الا وزيدا
ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة
مشهورة فيما بين المعربين لكن فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة
رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها مفعول القول اي جزء منه ولا
محل له من الاعراب لان الكائن في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا اجزاؤه

على

على ما مر نحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه
للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل
التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي آض ايضا اي رجع رجوعا اما ان يكون
مبتدأ او جزؤه محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او جزء مبتدأ محذوف اي ومثل اخي
وانما حذف المبتدأ او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت المعطوف مقدر اي
على محل ان المعتبر قبل دخوله عليه يعطف وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة
من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال
البعض او عطف على فاعل املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا
يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير
المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل
منه فاذا عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل
او يفصل بفاصل قبل العطف وبعده فحينئذ يجوز العطف عليه بلا استقباح لانه
اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز
كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض
المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع
الفصل بحصول طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار
نحو حضر القاضي امرأة بحذف تاء التأنيث من حضرت والحافظوا عورة بالنصب
بحذف نون الجمع من الحافظون فاغناؤه عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل
محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او يقدر ان ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام في
كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون
عطف جملة على جملة اي لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف

فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطف على جملة اني
لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اني لا املك لكن
الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له في الموضعين اي
في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب الذي سيأتي ان يذهب الشارح الى ما ظن
من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون الواو للحال ويقال
لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف
ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء ع
وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس
وهو ان يكون فاعل الفعل المحذوف ولو قال بدل قوله الثاني الخ او الواو
للحال عطف على قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث
كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا وضبطا اقساما كما لا يخفى الثالث ان يكون ع
منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول
لا املك او عطف على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه
او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه من
باقي الوجوه النصب وقدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او بفعل ان المشددة
ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اني لا املك
الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير
للمعنى لان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما
للعطف اخي على الضمير المجرور واعني الياء المحذوفة من ربي اجتزاء بالكسرة اي
ورب اخي او للعطف على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل لكن فيه اي في هذا القول
وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او نفسي ضعف يعلم في موضعه
فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان
الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة وذلك لان المجرور
متصل بالجار لشدة الاتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف
على بعض حروف الكلمة وليس منفصل حتى يؤكده وتاكيده بالمرفوع المتصل

خلف

خلاف القياس او العطف نفسي المحذوف على نفسي المذكور حملا على حذف نفس المضاف
اي ونفس اخي والابقاء بالجر عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول
فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى
واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله
اي اتأخ وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا اي اكل نار الهمزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه
مفعول اول لقوله تحسبين وامرأ مفعوله عند الجمهور ونار توقد بضم الدال اصله
تتوقد فحذف احدى التاءين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر وهو انها
مجرورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر
هكذا قيل في النسخ التي رأيناها طرا والظاهر انها سهو من الناسخ اذ جملة
الوجوه المذكورة ههنا ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب
التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقة
اي بحقيقة الاعراب المذكورة لما فرغ من الاعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت
فقال اما البيت فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو
يبتسم اعرابه ان من اسم موصول يجيء للعاقل غالبا على عكس ما مرفوع المحل
للابتدائية طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى من صلة سيجيء لك
زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب اعلم ان الاسماء منها ما هو عار عن
معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش
لكن بالحمل على الزيادة ولا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما اشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط
او بمشابهته للشرط فلو وقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني
وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ موصولا او نكرة موصوفة لابهامها ككلمات
الشرط والصلة والصفة فعل كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل
على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات
الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصوف المذكور ويجر ذلك
المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت

ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن على رأى صاحب شرح
اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتداء الذى هو من بالفاء
وانما قال بالفاء لان من اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتدأ كذلك جاز
دخول الفاء فى خبره كما سيجئ بعد هذا او عد بلا فاء وانما قال كان فى فليكن
بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضى والمشتق متضمن لما اشتق منه فان
قلت المناسب ان يقول ويكن فى فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل
كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر
فيما بين المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال اما تامة بالتاء
مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل ما فايدة تاويله
بلفظة بالتاء قلنا زيدت التاء فى امثاله ليفيد وحدة اللفظ ان كانت
لفظة كان ناقصة فكعلى جزء اى فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلى وان كانت
تامة فكعلى حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة
لمصدر محذوف اى كونا ككون على انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل
مضارع فاعله مستتر فيه عائد الى على لا يستقيم على تقدير كون الجملة جر كان بعد
الجر فالاولى ان يقول عائد الى على او الى الطالب الالف نصب على انه
مفعول يهب فى محل الجملة الفعلية اما نصب على انه جر كان بعد الجر على تقدير
الناقصة او على حال من على على تقدير التام على قول من جوز الحال من غير
الفاعل والمفعول او محلها رفع على انه جر مبتداء محذوف اى هو اى على كرم الله
وجهه يهب الالف ولو قال على يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى الغير
اعنى هو او صلة حذف موصولها اى كعلى الذى يهب الالف والصلة مع
الموصول فى محل الجر لكونها صفة لعلى او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخرين
لا محل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التى وقعت صلة او مستانفة من
الجمل التسع التى لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال
مقدر واشار اليه بقوله يعنى لما قال فليكن كعلى كانه قال قائل ما شانه
اى ما امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو بضم الواو فى وهو للحال

وهو

فهو مرفوع المحل على الابتدائية ويتبسم جره مرفيه ما عرى من ارجاع الضمير الى
الغير كما لا يخفى والجملة الاسمية اعنى المبتداء مع جره فى محل النصب الحالية ويحتمل هذا
الغير كاف من الاقوال والله اعلم بحقائق الاحوال وقد حان اى قرب وقت
الشروع الى الاعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعديته الشروع بفى
دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح بعون الله العزيز الوهاب لكن
لا بد قبل الفراق ومنه قولهم لا بد من كذا اى كائن قبل الفراق منه لنا اولا من
بيان امور اربعة كائنة فى حث بفتح الحاء التحريض والاغراء طالبى النحو
قوله على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرا والامر
الاول من تلك الامور الاربعة فى اثبات وجوب قراءته بيانه اى بيان
ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف
عليها الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اى المقدمة الاولى
وهى قوله لانها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب
بلا شبهة وهو اى توحيده الكامل النافع فى الاخرة والاولى موقوف على
تصديق النبى عليه السلام الموقوف بالضرورة تصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن
الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على
الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فالتوحيد موقوف على قراءة النحو
بهذه الوسائط الثلث واما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهى ان ما
يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم فى الاصوليين اى اصول الدين وهو
علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب
قراءة النحو وعن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابى وخلف لى ستين
الف درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم فى تعلم الفقه وثلثين الفا فى تعلم
النحو والادب وليت الذى انفقته فى تعلم الفقه انفقته فى تعلم النحو والادب
لان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله وجدوا فى الانجيل
مكتوبا انى انا الله ولدت عيسى من عذراء بتول اى منقطعة من الازواج
بتشديد اللام ولدت فخففوا بتخفيفها فكفروا والثانى من تلك الامور الاربعة

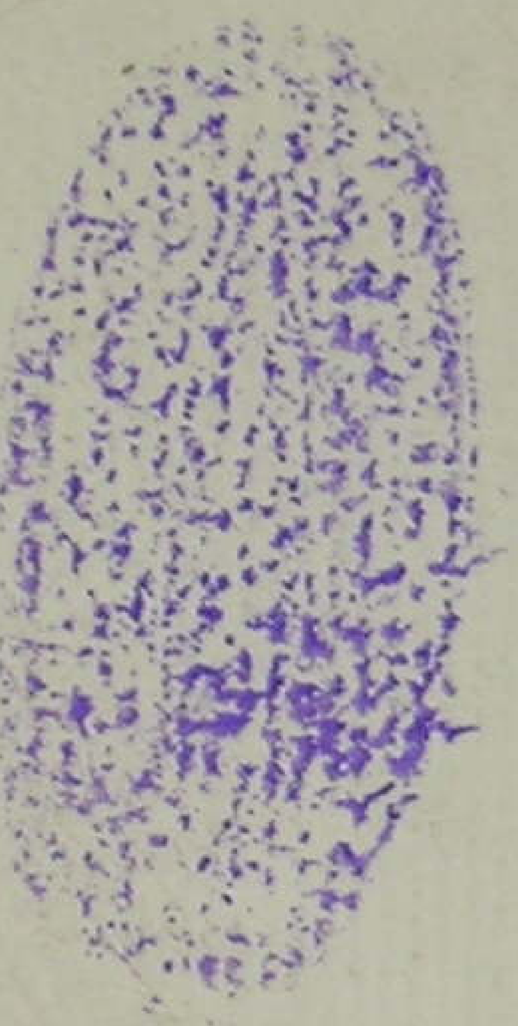


في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله
وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف
احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال التراكيب
العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه
اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه
الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية
فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس
التراكيب يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية
احوالها العارضة لها من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال
من حيث هي هي او بواسطة امر مساو له لكان اولى وليشمل لان العوارض الذاتية
المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشاؤه
الذات او لجزئه الاعم او الاخص او لامر خارج المساوي له في الصدق او في الوجود
فالاول كالمتكلم للانسان فان التكلم من جزئه واخص منه والثاني كادراك
الامور الغريبة له بجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع
كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود وهذا
فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية
على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني
وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او
غير منصرف ونحوهما وعليك ان مسائل العلم هي القضايا التي يطلب في ذلك
العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى البحث
لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ فحرفه الناسخ
يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية
اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها
الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد
من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية

السالبة



السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان يأول بمثل هذا ملزوم لذلك
في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول
فيكون موجبة محمولها سلبا والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان
الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون
ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القرآن
وتكون هي وسيلة الى تصديق النبي عم افضل الصلوة واكمل الرضوان في
مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق
النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجان
الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين
والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان ادم عم ابو البشر كذا في مختار الصحاح
والمراد به الجن مطلقا وانما ذكر الجان لمشاكلة الرضوان كما مر في الامر الاول
ولا علينا ان نبين شرف النحوية ومرتبة اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف
العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم
الهندسية واما الفوائد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بكمال الحصول لصاحبه
كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسول النبي عم الدالين
على ذاته وصفاته تعالى وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان
حق علمها به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقيل الفقه والحديث و
التفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان واضع هذا العلم
وهو ان ابا الاسود الدؤلي الديلي بضم الدال وكسر الهمزة اسم القبيلة
وقيل علم الجد ابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب ابي الاسود
لكن اذا نسب يفتح ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا
يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود
الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي فاتاه واخبره بذلك المسموع فقال امير
المؤمنين علي رضه هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة بالجر المولدين بفتح
اللام وهو الذين ولدوا في العجم وبالعكس فيها اي وكثرة المولدين فيهم



بينت وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم
ما انبأ اي ما اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو
وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب
والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد
معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يتحصل
ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد في الدار هو الظرفية
المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق
شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء اللازمة للاضافة
فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق ليحصل
الغاية اي الغرض من موضعه وهو جملة صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه
مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره عائد الى معنى وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي معنى
حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه كذا قولهم الاسم ما دل على معنى في
نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار
قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقربها من
المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير
مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا
الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي وما سوى الفاعل من
المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات
الخمسة اعني المبتدا والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي
الجنس ملحقات الفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او جزءا ثانيا من
الجملة كالفاعل او مشتبها بالمشتبه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول
كثير اذ قد يكون واحدا الى الخمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له
للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة
اعني الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس

وجرما

وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء
بعد المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا
انهما مشتبهان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشتبهة بالفاعل كان اسماؤهما
مشتبهتين بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي
للمضاف اليه اي بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول
ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص
بالجر الذي هو متوسط بين المرفوع والمنصوب لكونه من وسط الحنك ذا بالمسلك
التوفيق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في
الفاعل نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون
المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحق بالمجرور الاصلي
وقال علي كرم الله وجهه بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه فان القول
يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه
اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه
انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رضه انح
هذا يسمى هذا العلم نحوا تيمنا باللفظ الشريف وقيل سموه النحو لان النحو
هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطريق
مناسبة من الالفاظ وتيسير قصد بهذا العلم ونقل في بعض الكتب بهذه
القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رحمهما الله
انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت
ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ
عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم
ولا فعل وقال انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود فجمعت اشياء

وعرضها عليه وكان في ذلك حروف النصب لم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها
منها فقال بل هي منها فزدها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان
رضه فقالت ان ابي مات وترك مالا بفتح ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ
الخبر عليا رضه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود ولا باب ان وباب
الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بجر رسوله وصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن
السماء بالضم على نقطة الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما التعجب من حسنها
فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام
واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو
بن العلاء واخذ خليل بن احمد من عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه
وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا
وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم
كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني
ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج
ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النفي وابو سعيد السيرافي وعلي الزماني ومنهما
ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم
بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعبأ به اي يعتد به انتهى وهذا المنقول عنه اي
هذا الذي نقل عن علي رضه هذا مبتدأ خبره قوله اصل علم النحو ثم استنبطه
كثيرة العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلنا المتهم الوثق كتبا
مفعول استنبطوا واستخرجوا عنه اي كتبا طويلة تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن
بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترتب لا بد من الشروع في المقصود بسم الله
الرحمن الرحيم قال المصنف رحمه اما بعد حمد لله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط
قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه حرف وقال بعضهم انه اسم قال الشارح
اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ويحكيه ما في شرح الضوء من ان النحاة بعد
اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له

فذهب

15

فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم
او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط
لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم
الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها
الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال
لهم اكفرتم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول
المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن بمعنى
الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا
استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء
على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني
فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول
المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها
لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله
ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فهكذا
المقدم وهو ظاهر لمن له ادنى تقدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال
بالاثر على المؤثر فكذا انتهى هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى
في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين متضمنتان
بمعنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الجامي في شرح اللباب وانما قلت
انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله فمهما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث
وفاعله ضمير مستكن فيه راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول جزاء
له والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او مع الشرطية
وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرطية وحدها وقيل انه مبتدأ
لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه
ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء روما

للاختصار اي طلبا وههنا مذهب آخر ذكره في الايضاح والمفهوم من بعض
الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من
مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بفتح الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول
بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال الاصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء
فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فا
فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان
معه الفاء فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيتأول الجملة خبر مبتدا
محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان
قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في
الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير
مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه اما جواز
اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما
بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال
والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون
حاجة الى الفاء ثم اوثرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني فاقول القول
وهو فان الولد الاعز الظاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما
اوثرت لكراهتهم ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الفتوح
وان ثبتت تحقيق عبارة فاستمع ما نتلو عليك فنقول قوله يوالي بفتح
اللام فعل مجهول والقائم مقامه فاعله مصدره اي لكراهتهم ان تقع الموالاة
على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر
المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون
القائم مقام فاعله بين لانه لازم الظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام
الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه
انه لو لزمه الظرفية لما جر ورفع وقد وقع كم بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة

ان يقع بيان

رفع

رفع وقد ظهر لك منه هذا وجه آخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل ان بين زائدة
وقوله لفظا منصوب على الظرفية على انه ظرف يوالي وتمييز قيد به اذ لا موالاة
في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين
هذا وانما كره ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين
لان وضعها للاتباع شيء شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لان في
صدر الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه
قال فاقول بعد الفراغ عن هذا القول الحاقي اعني الحمد هكذا ان الولد الاعز
الخ فصار اما بعد حمد الله واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من
ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي
اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما فان للشرط وما زائدة للتاكيد
في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة
ثم فتحت لرفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها
عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا فبان يليها الاسم كما يليه
الفعل دائما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت
الخ فيدخل الفاء في جوابها دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في
المفردة وللتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها والاصل
فيها لان كنت منطلقا انطلقت كما في اما انت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام
الجارة منه لانها اي لام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة
توسعا للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه
الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي ولان
وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام
لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا فهو اشارة الى
دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به

ولا تعلق له بهنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا معنى لادخال الفاء في عاملة قلت ان اللام التعليلية
وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المؤخر لكون المتقدم في معنى الشرط
والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف في متعلق لايلاف بقوله تعالى فليعبدوا فافهم
كان مع ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار وزيدت ما الزائدة بأخرة ان
عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه وانتقل الضمير المتصل
في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل بتاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر التكلم
بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اوتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت
منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما قدم
على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية
لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية ومن مذهبهم
ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما
بالفتح فاذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثاني للشرط
المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلة وموارد استعمالاته
واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن
شرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة
من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وفتح هذا
بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب
الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري
قوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب يعني لما قال
الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة
ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان
اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح رح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل
ما قالوا بقوله وفي الاولى اختلاف الى آخره ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل ولكن يمكن
ان يكون النزاع بينهما لفظا لا حقيقيا اي فيصح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا
لانه

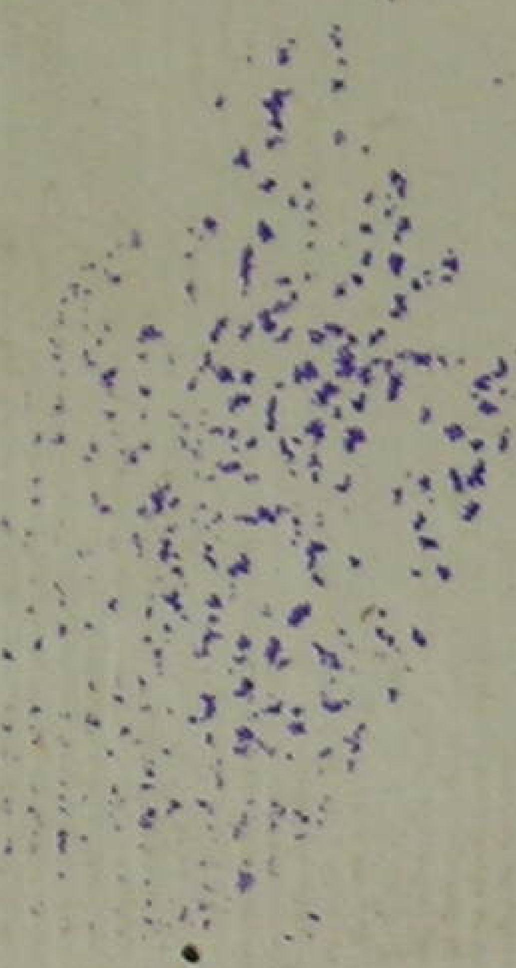
لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب
باما حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب
لانها صفة اما المنصوبة على انها خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد
الزمخشري باما حيث قال في المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى
الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فح اي حين ان يكون
مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة
بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما ان
اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع
بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه مراده منه
قوله فليتأمل في هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون
على صيغة المعلوم اي فليتأمل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم
مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا زيادة على التقدير المذكور ههنا ولما فرغ
عن تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة
ههنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه اما يستعمل للتفصيل في
جملة المتكلم نحو انا اود اي احب واقلي اي ابغض اما من اوده فالعالم
واما من اقلاه فالجاهل ونحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف
وهو اي الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا لسؤال مقدر يعني لما
قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا عنه اما
الخ او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه
ما يأتي في اوائل الكتب كقول المص رح اما بعد حمد الله ذي الانعام وان
اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله قد
يكون المجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء

هكذا او قد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه من الاستفهام بزيادة شان
المذكور بعد اما فيما سبق له الكلام كقوله فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه
بقوله والراسخون لان المقصود الاولي هو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلاً
لتعدد في الذهن مع قد سبق ما يدل على التعدد بوجه ما كقوله تعالى ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم
في صدر الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل
واختيار الجمل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان
المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على انها
موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له
حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما
لانه انما جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل
وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت انفا
لا لاستعمالها لان قسيمان كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه
في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اي لما اقيم اما المفردة مقام
مهما بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد وبفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا
اليه مهما يكن من شيء تضمنت اي معنى الابتداء والشرط الذين في مهما
يكن لان مهما يكن مبتداء وتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول
يقتضي ان تدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها
حرفا وجب ان يدخل على ما يقع مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لئلا
يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم
ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به كقوله
تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله تعالى
فلا تنهر والفاء لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها

وقد يكون



وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل
على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني تقتضي ان تدخل
هي على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين
بفتح الضاد والياء الاولى ولم يقل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه
بفتح مقتضيين كمصطفين ولا عبرة بحركة الاخر مشكل لان اجتماع الاسم
والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم وانما فان قيل فلم رعوا اولا
على ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا
ثانيا حقا ما يقتضيه بحسب الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم يعكس قلنا
لان الابتدائية في مهما اقدم فيه من معنى الشرطية لكونه مبتداء بنفسه
بخلاف كونه شرطا فانه ليس ذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية
ويلزم الفاء في جوابها اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع
جزاء عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء
من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وسيجيء انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول به وانما قلنا و
والبقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي
جعل عوضا منه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي
بين حرفي الشرط والجزاء كما مر واما ما وقع من قوله تعالى واما ان كان من
اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور اي اذكر الآية او اقرأها واتمها
وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقروة والجر بتقدير الى
اخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة
كما توهم ماوول بان اما المتوفي ان كان من اصحاب اليمين اي الشخص المتوفي
في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان ما زعم ابن
مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا
نحو ضرب الثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا يختص



بالاسم لان المخبر عنه فی ضرب الثلاثی لفظه وهو اسم لا یدل علی الحدث
مسماه ضرب الدال علی الحدث فی الزمان فعلی هذا ینبغی ان یقول الشارح
بدل قوله واما لفظ ذهب وبان یراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذکره
بمعزل عن التحقیق الا یری ان قوله فالمتوفی واللفظ اسمان فالمراد بقولنا
یلیها الاسم اعم من ان یلیها لفظا او تقدیرا فی الصورتین المذکورتین وان لم
یلیها بیاء واحد الاسم لفظا لکنه یلیها بیاء بین تقدیرا کما تری

بعد

ظرف من الظروف المکانیة لانه من قبیل الجهات الست التی وضعت للمکان
قال فی شرح الضوء فیه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمانیة
التی لا تتمکن ولو کان فی الاصل من الجهات الست لبینوه سیما صاحب الصحاح
انتهی لکن استعیرت ههنا ای جعلت عاریة واستعمل مجازا للزمان
لکونه مضافا الی الزمان اذ تقدیره بعد زمن بفتحتین بمعنی الزمان النواع
من حمد الله وکذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر استعیرت
لفظة بعد فیهما للزمان فحال الجهات الست ای احکامها ثلثة لانها لا تخلو اما
ان استعملت مضافة الی شیء نحو جئت بعد زید او قبل زید وکذا باقی الجهات
نحو جئت فوق زید او تحته او امامه او وراءه او قدامه او خلفه او استعملت مقطوعة
عنها ای عن الاضافة فالاول هو منصوب علی الظرفیة ای ینتصب بتقدیر
فی علی ان یکون مفعولا فیه ان لم یلیها العوامل المقتضیة خلاف النصب علی
الظرفیة وان یلیها العوامل المذکورة کانت الجهات الست علی ما یقتضیه
العوامل سواء کان ذلک العامل لفظیا کمن فی نحو فعلت من قبل فعلک
او معنویا کالابتدائیة فی نحو امامک خیر من ورائک برفع امام واما نحو قولنا
السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبیل الاول ای التی لم یلیها العوامل المقتضیة
خلاف النصب علی الظرفیة لان الخبر هو الجملة الظرفیة ای الظرف مع فاعله المنتقل
من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذی یلی الظرف اعنی الفوق فی مثالنا
هو العامل المقدر اعنی حصل اذ التقدیر السماء حصل فوقنا لا الابتدائیة
وانما الذی یلیه الابتدائیة ویجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفیة التی وقعت

جرا للمبتدا لانها ای الجهات الست من قبیل ما استعملت اسما معربا
وظرفا یقع مرفوعا مبتدا نحو یمینک اشرف من یسارک ومنصوبا مفعولا
به نحو عرف زید تحتک ومجرورا بحرف الجر نحو جئتک من یسار زید واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدیر فی علی الظرفیة ولا یلزم الظرفیة دائما فی شرح
اللباب الظرف کلاهما ای الزمان والمکان منقسم الی قسمین متصرف
وغیر متصرف فالمتصرف ما لا یلزم الظرفیة بل استعمل اسما وظرفا وهی ای ما
استعمل اسما وظرفا ما یجوز ان یتعقب علیه العوامل مع ظهور آثارها
المختلفة من الحرکات الثلثة کالیوم والحین یقال هذا حین ورأیت
حینا وعجبت من حین فاللفظ الذی یظهر علیه تلک الآثار المختلفة یسمی اسما
لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما کان منصوبا بتقدیر فی
فالاسم هنا مقابل الظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما
وظرفا وغیر المتصرف ما لزم الظرفیة نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه
لفظ مع عند الجمهور وسوی وسواء علی الاشهر ومنه وسط الدار بالسکون
ولقیته بعیدات بین وبکرا وسحرا وسحیرا وضحی وضحوة وعشاء وعشیة
وعتمة ومساء وصباحا ونهارا ولیلا وغدوة وبکرة اذا اردت سحرا بعینه
وضحی یومک وعشاء وعشیة وعتمة لیلک ومساءها وصباحک ولیلک
ونهارک وقریب منه عند فانه ینجر بمن خاصة ومثل لدون فانه ینجر
بمن وبفی نادرا اذا علم ذلک انه من المهمات التی یجب حفظها فلهذا اطنبنا
الکلام فی هذا المقام والثانی ای الجهات الست التی استعملت مقطوعة
عن الاضافة لا یخلو اما ان یکون المضاف الیه منویا ای ملحوظا وملتفتا
الیه فی ذهنک او لا یکون منویا بل یحذف لنا نسیا منسیا فی مختار
الصحاح النسی بکسر النون وفتحها ما نسی وما سقط فی منازل
المرتحلین من زوال امتعتهم وقرئ بها قوله تعالی وکنت نسیا منسیا
ولا یلتفت الیه فالاول مبنی علی الضم نحو جئتک من قبل ومن بعد وانما بنی
علی الحرکة فرقا بین بناء الاصلی والعارضی ولم یعکس مع حصول الفرق

به لان الحركة فرع وبني على الضم دون الفتح والكسر جبرًا اي عوضا للمحذوف
منها اي من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني ان لا يحذف
منه المضاف اليه نسيا منسيًا معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ لي
الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة
والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب
في الحلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون في وكنت قد مضى قيل هذا حكاية
حال والاليق ان كنت كذلك والفرات العذب والثعالبي يروي البيت هذا ابي
عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت
انه قيل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري في
حلقه شيء فيتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت
وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيًا ولم ينوه ولذا   لك
اعربه بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت
لفظة كان في وكنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت
في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لمشابهتها الحرف
في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر
المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست ح اي على تقدير كون المضاف
اليه محذوفا منها حذفا منسيًا جعلت اسماء برأسها من غير التفات الى المضاف
اليه فلم يشبه الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب
كساير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين
ما اذا كان نسيًا منسيًا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل
او قبلا يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما
من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث ولم يبين المعنيين فههنا
اي في قوله اما بعد حمدا انه لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا
على الظرفية ام قيل هذا مناف بقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن

الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا
عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في
محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو مهما يكن
ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل
في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة
الفعل وعليه صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند
جميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم
اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده
فيما قبله كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى
انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان من
الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر ههنا
من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالاه مذهب رابع غيرها
وقد يساعده البعض من شراح اللباب فالعامل في نصب بعد ههنا
على الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره مهما يذكر بعد حمد الله فان
الولد الاعز الخ وعلى هذا المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني
ارد هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود ارد
ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو
عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله
لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر
الكلام الذي دخلت هي عليه صدر كل كلام   ه   هو اي الحمد هو
الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل قصدا
مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا
انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم واي حاصل ان الحمد يقتضي
حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا

او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما
او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته
الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه
وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائه مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختيا ري
لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي
غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعد المرء من المفاخر سواء كانت في نفسه
او آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم
والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالا حتيار
قلنا الجواب اما من المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب
التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة
والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات انما اختيارية كما ذكره بعض المحققين
ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتعد م
على الاثر الا بالذات او هي منزلة بمنزلة افعال اختيارية لا بنائها عن الافعال
الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية
فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في الامثال واما من المثال الثاني
فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق
الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وفي ان الشجاعة
تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء القاء النفس في الحروب
والمهالك وعلى نفس القائها فيها فيحمل على الثاني بلا تأويل وعلى الاول بتأويل
دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون
نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون
ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث

فبانه

[illegible]

فبانه من الامثلة الموضوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك
فانه هو غاية التلخيص في هذا المقام الذي تزول فيه الاقدام وهو مجرور لكونه
مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى وهو اي لفظة الله علم بفتحتين لذات
الواجب الوجود تعالى وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة الحمد
الى الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك
اذ تقديره اما بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة
المقام عليه وهو ملحوظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر من الفعل المتعدي
على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني
ضرب زيد عمروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان
ضرب زيد لان الفعل المصدر بان ينزل منزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان
يخرج وان يخرج خبر له على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر
في هذه المعاني كان المصدر بمنزلة في العمل وفي عدم تقديم المعمول عليه فلا
تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما يمتنع تقديم عليه
لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية
المسماة بالموصول وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا وانما قيده
بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان عريقا في المصدرية والثالث
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد واشار به الى ان المصدر ههنا
مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف ولم يظهر
قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم
يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار
العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف

الفعل فانّ طلبه للفاعل وضعيّ لانّه انّما وضعه ليكون مسندا مصدره الى شيء
بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتّصل به المسند اليه غاية الاتّصال وهو اضماره
لاقتضائه له وضعا وعقلا وانّما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما
له ليس بوضعيّ بل بعقليّ لقوّة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحبّ
تبريد الصلوة اي تأخير الصلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلّي ايّاها
اي سواء كان يصلّي وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فانّ شدّة
الحرّ من فيح جهنّم اي صلّوها اذا سكنت شدّة حرّها وفيح جهنّم شدّة حرّها فالمعتبر
في تبريد كلّ بقعة سكون شدّة حرّها وهو مختلف بحسب البقاع وامّا المصدر
اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب
زيد فهذه الاضافة كلّها معنويّة مفيدة للتعريف الّا اذا كان المصدر بمعنى اسم
الفاعل او اسم المفعول فح اضافته لفظيّة كاضافتهما كما وقع في اوّل ديباجة
الملخّص لمحمود بن محمّد بن عمر الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسيّة قرية من قرى
خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا لقبه واسمه
علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد قد ولد في تلك القصبة
في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع الاوّل سنة
ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدّى لتحشية شرح المفتاح
في شرحه اي الجغميني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب
على انّه صفة مصدر محذوف ويقال لمعرف النحاة في امثاله انّه نصب على
المصدريّة لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافي
افضاله بمعنى احمد حمدا الجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض
اي حمدا لكفاء افضاله بكفاء نسخه وقد يقال للكفاء الكفو اي المثل فهو نصب امّا على الحال
من فاعل الظرف المستقرّ اعني لله او من مبتدا او على رأي او على المصدريّة اي المقول نسخه
مماثلا لافضاله او مثل افضاله ولمّا كان الوجه الاوّل احسن من هذا القول
لانّ الحمد مثل افضاله محال لم يتعرّض اليه الشريف رح تعالى ولكونه تعليل
مقدّم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم
الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله

بسبب

بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم انّ عمل مصدر
على ثلثة اقسام الاوّل ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجرّ
فح يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله ان كان كذلك نحو عجبت
من ضرب بالتنوين زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اي عراؤه
عنهما اقوى من احواله الثلثة لقوّة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه
بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انّه مفعول شبه
ح لانّه نكرة كالفعل اي كما انّ الفعل نكرة بمعنى انّه خبر شايع والّا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم على ما صرّحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة
ان يعمل مضافا كما مرّ وهذا اضعف من الاوّل اي ضعيف منه لانّه معرفة اي
ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشمل ما اذا كان
مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانّه عار عن التعريف والتخصيص
لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثيّة تشابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله
بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرّفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا
وهذا اضعف من القسمين الاوّلين لكونه معرفة صورة بالالف و
اللام ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللبّ لا يعمل المصدر المعرّف
باللام لما عرفت انّ عمله لكونه مقدّرا بانّ مع الفعل وتقديره بان مع
الفعل ح متعذّر لامتناع دخول اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف
لانّه من حيث المعنى منفصل لانّ معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا اعجبني ضرب
زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محلّ المجرور
في الرفع والنصب بخلاف المعرّف باللام انتهى ويرد عليه انّ هذا ا
التعليل يقتضي امتناع عمله معرّفا باللام لا قلّته ولذلك لا يعمل الّا في
الفروق الشعريّة كقوله لقد علمت اولى المغيرة انّني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها متقدّمها تأنيث
اوّل وكرّ عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جبنا
ومسمع بكسر الميم الاوّل وفتح الميم الثاني اسم رجل بصيغة الشاع

مطلب بيان جواز العطف على محلّ المجرور

نفسه بالجراءة والشجاعة اسنده لا ابعلم بهذه الجماعة انني اذا توجهت الى الاعداء
فرجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اول من لقيته من المغيرين اني فرقتهم
عن وجوههم بازمالهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيف ولم اعجز ولم ارحم عليه
وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهزمتهم
وهو اي عمل المصدر الموقوف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في
البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا
او بمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر
مبتداء محذوف اي هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف
لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على ما
في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما
صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا بالمصدر المنون وذكر الشيخ عبد القاهر
نقلا عن ابي الشيخ ابي علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول
المصدر لا مفعول كررت على حذف على لان حذف على قليل ليس للقياس
الى سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد جواب لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة
وفي الآية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام
المصنف على التوصيف اذا الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر فلا نقض ٧ المتصف نحو
ذي بمعنى الصاحب وليس هو مقصودا بالذات بل وضعت
للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول
ثان للجعل لشيء كما ان وضع الذي للموصول الى وصف المعارف بالجمل
مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وكذا لا يقال
الله الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل
والكثير في مسماه اي ما يشابه اجزاؤه ويكون جزء منه كالكل في صحة اطلاق
الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب

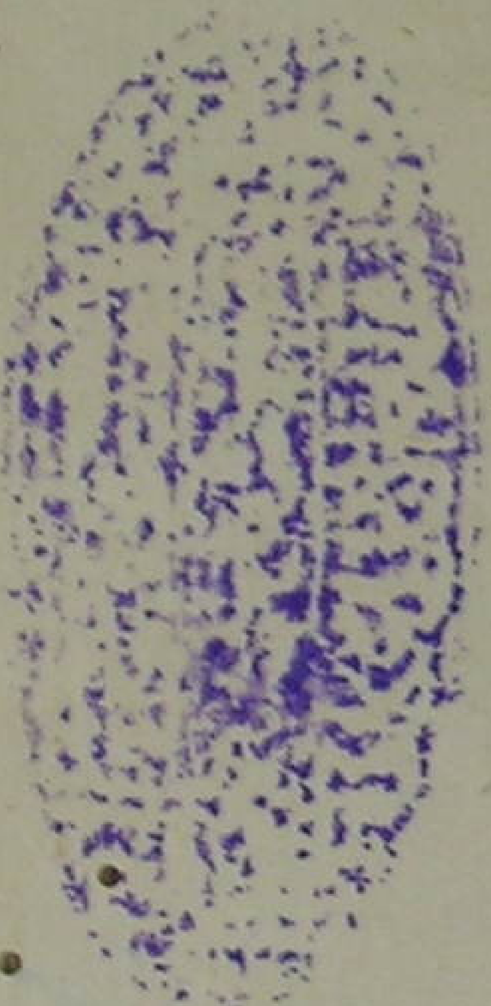
الاعلام

الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس متوسل كذا في شرح اللباب
ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم
جنس متوسل به والى جعل صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة
لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والغيل
ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية
ضربان لازم وغير لازم وعدوا ذو من اللازم حيث قالوا اللازم اما ظروف
نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة
وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس
واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واو الواو قد وجب فان الاضافة في
هذه الكلمات لازمة لا تراها ينفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان
الجنسية فيهما الا ظهر ان يقال ولا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة
على ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف الى
العلم والضمير لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست
هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر
لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه لانه لو اضيف الى
المضمر يلزم اللبس في مثل ذلك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كما في حذف
الهمزة من اخوات اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في
حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع
الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان
الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذو الفضل من الناس
ذووه هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وبكر وعمرو وانت ان تتبعت كتب الفقه
تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح الضوء ولكن فيه ما لا يخفى واما
قوله اسماء الموصوف فلم يتضح فيه الوجوه انما لا يعرف في الفضل من



الناس الا ذوو المعروف الاحسان فذوو فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب
الفضل وعزته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير صبحنا
الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها ذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى ل
جمع مذكر لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوي
مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامراة ذات
مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء
ذوات مال كما اب مسلمات فتنبه ذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن
الاضافة وادخال اللام عليه لا يجوز لانه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم
ولكني اريد به الذوينا شاذان لا يقاس عليهما شيء فجيء به اي بذو الجار
والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل لجيء نهت لجعل الانعام صفة
لله وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي
تلك الاسماء الستة اخوه وابوه وحموه وفوه والهن كناية ومعناه
شيء انه كناية عما يعرف اسمه ويكره التصريح به من العورة والفعل القبيح
وغير ذلك وحموها وانما انث الضمير مخالفا لما قبله لان الحم نسيب زوج
المراة وابوه واخوه وابنه فاذا اضيف الى الاناث وذو مال فانها
اي الاسماء المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالالف نصبا
وبالياء جرا في الاكثر وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما
حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلثة كما تقول عصاه وعليه قوله
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم
يقل ابا ابيها قد بلغا في المجد غايتاها قصدا الى جعله مقصورا وثنى الغاية
بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي ان اعراب التثنية بالالف في الاحوال
الثلثة باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ
الاب غاية في المجد واب الاب ايضا غاية وتانيث الضمير في غايتها
على تاويل المجد بالمرتبة نعم شرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم
تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت

باب



باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي
البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راي البعض الاخر او يكون واسطة
بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب
ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج من الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة
اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه بان الاسماء الستة المضافة
اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء وقد يجاب
كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المختار مع
جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء وتحرك اخرها صار وزن فعيل فلما تحرك خرج عن
صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف حمل اعرابها فتقلب وجعل اعرابها بالحركة
اذ الياء الان كان ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا اشترط
ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء
المثناة والمجموعة وقد اهملهما الشارح والاولى ذكرهما وتلخيص الكلام في هذا المقام
على وجه يتضح منه المرام وهو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا
منسيا اصل الاربعة الاول اخو وابو وهنو وحمو واصل فم فوه فحذف اللام اعني
الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبلها فلزم في التنوين
التقاء الساكنين فحذفه يؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم لقرب
منه في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء المتكلم
اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين في الخامس لعدم ضرورة الابدال
ولعدم التنوين فجعلت حروف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس
الاعراب على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان تلك الحروف
دلائل الاعراب على من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلائله فان حرف
الاعراب كما يطلق على حرف يعتبر في الاعراب لفظا كدال زيد او تقديرا كالف
عصا يطلق ايضا على حرف يتغير للاعراب (يعتوره نسخه) واذا اضيف الى ياء المتكلم لم تعد

وقد يجاب نسخه
من المتاخرين نسخه

اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث
اي شلاويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال فيّ في الاحوال الثلث
ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفلاني اذ لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها
ياء على ماهو القاعدة قلبت في كسر الفاء ليناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير
واما ذو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل
اخوك الى اخوه ليناسب لفظ الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو
دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو رددت في حالة الرفع
وقلب الواو ياء والفاء في النصب والجر وان عين ذو واو جعل للاعراب رفعا وقلبت
الفاء وياء في النصب والجر لمجيء مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذواتا خففت
العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو اصله
ذوي لتغلب ما كان عينه ولامه واوا ذو مهنا بالياء لانه مجرور على انه صفة
لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير الى الغير لا
لغرض دنيويا كان ذلك الغرض او اخرويا ولا لعوض يقابله في القدر والمرتبة
اولا والجراره اي انجرار الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل النحو
مجرور لكونه بدلا من انه ولا يجوز ان يكون صفة لان جاعل نكرة والمطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة
لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما
يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شايعا
ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف
مجردا عنه فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير
منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير صفتان للرجل على نية
الالف واللام وكذا اخيرا اذ اجعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط
في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان البدل
مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع
المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج

مطلب الصفة بغير اللام

عن

عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة
واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما ما الابدال الاخر فلا يلزم
موافقتها للمبدل منه الا في الافراد والتذكير وفروعها انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من
المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اولى حسن عند
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة
فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي
يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود
مراتب في هل تضربون وهل تضربين لما تغيرتين فانه لا يعرف وهو في المعنى كونه بزيد رجل
لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون
الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل
في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمه
كتبت النون المنصوب بها اذا صرف نصب واضربا امرا للواحد المذكر بالالف على الاكثر
لان الوقف عليها بالالف لتقلب التنوين والتنوين الاصلي والزايد الفا لانفتاح ما قبلها
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون اضربن امرا للجمع المذكر بواو والف واضربن
للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة
المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون
وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات
لاجله قلت نعم لكنه لما تعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون
التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل
ذلك على لفظه بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون
البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط
ان يكون المبدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا
ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل
منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في

مطلب سقوط نون التاكيد للوقف

اللباب هذا ابني ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا
غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ هو ان
يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم من المعرفة فمتى حصلت هذه الفائدة لو حصلت
حسن البدل الا انه سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد
القاهر انشدني الشيخ عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد
الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب
وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة
له على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي رح في شرح كتاب
سيبويه تقول مررت باخويك مسلم وكافر على البدل وبالجملة اذا لم يفد النكرة
الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير
نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب
فان قيل لم لا يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة
للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله
جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده
الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في
المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو
حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول
من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من
لا معنوية حتى تفيد التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهمه صاحب
الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة
مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم
اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول
الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت
برجل معمور الدار كذلك اي الان او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل على
ما يدل عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان

اولى

الضب بر كيچه جانوردر كه صو كبي / تركيبه كلوردر جمع ضباب كلور احرى

مفيدة بيانه

مطلب اضافة افعل التفضيل

اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما
معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس مطلقا في الماضي او مالك
بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستمرار والبعيد كالعليم جمع عبد وانما كانت
اضافتهما معنوية ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير
الانفصال لانها ليست مضافة الى معمولها حيث لم تعمل بالآلة الكاملة اي
لم تعمل لفظا ومعنى مقدورة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى
الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر
اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان تجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح
به في شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة
مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه
الاضافة في موضع لفظية وفي موضع اخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح
نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي على تقدير ان ليس
بينهما عموم وخصوص وفيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل
ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكره يكون الزمان المقترن
لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم
بل في صدد الارادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان
المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهاته لانها لا تقترن بها فضلا على الشهرة انتهى
والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت
برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم
اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من قبيل
اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي
له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة
المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله
السببي لكن بعد ان خرج عن كونه فاعلا بالنصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم
الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

مطلب عدم جواز اضافة اسم الفاعل الى فاعله من المتعدي

ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم
اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي
والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل
هذا ضارب زيد او معطي زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
نفس فاعله فهو هو ولانه يشتبه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم
واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد فلما اريد اضافتهما
الى الفاعل توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل
والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول
فتقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت مشبهة
باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل
كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات
وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاءان بيض كما تقول ضارب ضاربان
الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذا سميت بالصفة المشبهة
شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها
مفعول يضاف اليه او ينصب جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها
بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية
والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على
راي من يجعل اضافة التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية
ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا
غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصر ضرب زيد واما لفظية
ان كانت المضاف مشتقا عاملا فيه اوما ولا نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه
وما هي الا مفيدة للتعريف وللتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة
نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كون

مطلب إضافة الصفة المشبهة

مطلب الإضافة اللفظية والمعنوية

المضاف

المضاف اليه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية
نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص من زوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو
ظ وان كان المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف منه تعريفه نحو غلام زيد لانك
اذا قلت غلام كان شائعا غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار
لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه
لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد واما
اذا كان اكثر منه فلا وقد طلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها
باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به
الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث رجع اطلاق
اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما
له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا الايفيد افادتها التعريف بالاصل كما في
المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحكم بالنفس والمعنى ولقد مررت
على لئيم من اللئام قالوا لكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتها
اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتهما الاضافة
المعنوية دون اللفظية لان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان
المضاف اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث تنزل معه منزلة التنوين و
اما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد ان الواحد مما يدل عليه
المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية
عندهم اضافة اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال
ههنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما
افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا
التقدير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب وفي اللفظية الاتصال

مطلب استعمال الغلام لغير معين

الموضع محتمل عطف والثاني زايدة

من بحر الكامل

في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال لذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفاً
لفظياً فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص
وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص
الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا للضارب من رجل
حين كان منصوباً به ايضاً بلا تفاوت فجاعل اسم الفاعل اضيف الى مفعوله
وهو النحو يراد منه الحال او الاستقبال لا يقال لا نم ذلك لان الجعل فعل الله
وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة الينا
دونه وانما قلنا يراد منه الخ بدلالة عمله في المفعولين وهما اي كل واحد منهما النحو
والكاف في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال و الاعتماد
على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه
الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو الله تعالى
جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم
اما على تقدير امدح فقط واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا
كان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشتمل كل موضع
يفهم منه تقدير على المدح هكذا افادنا بعض من اساتذي ابقاهم الله تعالى
ويؤيد كلام شرح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل
بدلا منه اي من لفظة الله تعالى فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري
واللام في لان قسمه متعلق بما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال
لا يصح ان يكون جاعلا شيئاً من اقسام البدل لان قسمه اربعة بدل
الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم
صدقا وان تغاير مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض

المبدل

المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان
بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملاً على الاول نحو
سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا
البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل
على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل
اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما اجمله
او لا فيذكر البدل ملخصاً لما دل عليه الاول مبيناً له فعلى هذا لا يجوز ان يقال
في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا انه
قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان
بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب
ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف
بدل الكل فان العينية هناك تغني عن الرابط كما قالوا ان الجملة الواقعة
خبرا اذا كان عين المبتداء وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله
احد وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك
مقول زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم
وبدل الغلط اي ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل
حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم
تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في
المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة
فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الآخرين الى السبب اي البدل الذي كان سبب الاتيان
به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة
كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اول لان الاولى تسميته بالاسم الاغلب
اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال

ما يكون الخبر بلا ضمير عائد الى المبتداء

فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر ولهذا
لا يجئ في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الى
آخره مرتبطا الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الخ
لاشعارهما بالكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعال اي منزه بالعلو
عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا
ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير فكري وهو ظاهر فلا يكون
جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل باسرها
اي بجميعها يقال بهذا الك باسره اي بعدده يعني جميعه كما يقال
برمته اي بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اي
عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل
المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام
كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك
قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية
قوله مجاز مرسل جران اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه
الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثلا علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه
اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل
على ما سيجئ من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في
الحقيقة موصوفه اي موصوف جاعل وهو اله بالجر على الحكاية وهو الافصح وان
جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير اله جاعل النحو مخوف فاله نكرة وقعت بدلا من
الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب والحسن
واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وسمي اعلاما اتفاقية
كالنجم والصعق اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل
يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان
النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته
صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما انه بحذف الهمزة مخفف

مطلب الاعلام الاتفاقية

مطلب بيان النجم والصعق

بالمعبود

بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراط
اي لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة
او الستة على ما سيجئ اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد
ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم
عمله في المفعولين بشهادة فحوى الكلام اي بتعلق قوله كالملح بقوله
جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل
على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان هذا انما
يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون
كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما
امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظة معطي قلت
نعم يمكن ذلك لكن بشهادة فحوى الكلام يمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم
وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اي
مذهب وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه
بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين
على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اي فيكون الرحمن كونه هو البدل
في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من
الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازية
من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا او من القسم الثالث خبره وان كان
الكل كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين فمعنى الاشتمال وجود
التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به
اي بكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلق النحاة فلا يلزم ما ذكرتم
من ايهام الجسمية هذا هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة
من الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا او هذا الى
الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
لكن بقي ههنا سؤال ناش من نشأت السحابة ارتفعت

مطلب فصل الخطاب

في اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اي قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الثالث كما هو بدل
الاشتمال ظاهر لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند
ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الكلي اذا ما اذا قلنا سلب زيد نعلم ان المسلوب
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوة او جلده او غير ذلك فيشتاق
الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم في المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين
انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام من الاربعة هكذا اي كالمذكور ههنا ذكر في حواشي
المطول لشريف الدين الجرجاني رحمه الله لكن فيه ما فيه ما موصول مبتدأ وفيه جملة ظرفية
صلة والعائد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور
البارز عائد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور
في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لان مثله لا يخفى ذلك
اي حصول ما فيه على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء وضمها من اتصف بجودة
الادراك وفي هذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي
المطول على زعمه قبل هو ان يقال لا نم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان
يكون مثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني
علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث
من الاشتمال ان كان مع الرؤية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه
اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم
الشارح كفايته نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الاربعة
بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق الخ على ما صرحوا به في مواضع
لا تحص كالملح متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله في الكلام
اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان الكاف ضميرا لكنه حال من معمول
معنى وتقديرا اي اما ان نجعل الكاف وحده اي منفردا ان جعلناها
اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا سائر الحروف يجوز تأنيثه بتأويل
الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف يعني المثل هذا انما يستقيم على رأي الاخفش

لا على

لا على رأي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث
يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي
يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه
حرف جر قلت الكاف وكذا وعلى وعن اذا كانت اسماء يكون المراد بها
تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا
يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف
ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار والمجرور ان
جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا
وكلاهما اي قوله في الكلام وفي قوله في الطعام ظرفا لغوا لا مستقرا وانما
قال كلاهما لان قوله كالملح على تقدير حرفيته الكاف ظرف مستقر
لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدأ لان الجعل الكائن بمعنى التصيير
يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لا في خصايصها
على ما صرحوا عليه فيقولون في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف
ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين
الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في
الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع
الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد
في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما الذي عد من خصايصها حتى
يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس
فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف
مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار
مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبة
له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول

مطلب بيان ظرف اللغو والمستقر



ان يكون المتعلق من الافعال بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح
الميم اى يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الالفاظ
العربية واوضاعها والثانى ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول
والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا سائغ الذكور
واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور
ليس متضمنا فى الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا
مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثانى عن قولنا زيد فى الدار اذا قدر
المتعلق آكل بقرينة دالة عليه فهنا المتعلق مقدر فى الظرف لكنه ليس
من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة
عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان حاصله المستقر الاكتفاء
بتقدير الفعل العام الذى هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار به
الشريف فى شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمنى بانهم يقدرون
فى الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت
فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام فى هذا المقام على وجه
يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق فى حواشى الكشاف من ان هذا
القسم من الظروف انما يسمى مستقرا الا انه استقر فيه معنى عامله
وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر
من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان
المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم
منه تارة بقرينة الشروع فى القرآن خصوص فعل القراءة فيقدر اقراء
بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع فى القيام خصوص فعل القيام
فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اى تقدير
الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا الا ان معنى ذلك الفعل
الخاص المستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما
كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بها

عامله

بما عامله محذوف وجاء انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا
كان المتعلق متضمنا للظرف من الافعال العامة لكنه مذكور
لفظا نحو زيد حاصل فى الدار واذا لم توجد هذه الشروط الثلث
يكون ظرفا لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط
باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد فى الدار اذا قدر
المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا او غير ذلك
ومثال اللغو زيد حاصل فى الدار ومررت بزيد واعلم ان
قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اى مستقر
فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما اشير به كلام الشريف فى وجه
التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو
فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام
بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا فى المظهر
ولا فى المضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب وهو تسمية
خالية عن المناسبة يعنى انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب
تسميته باللغو لوقوعه فى التنزيل والحديث نفيه اذ ذاك اخلال
بالادب فسميناه ظرفا خاصا اى خاصا عامله وسمينا المستقر
ظرفا عاما اذ الملحوظ فى الاول خصوص العامل وفى الثانى عموم له
انتهى مع ما له حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه
بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك فانه متعلق بكسر اللام لعامله
المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء
من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ ومحل من الاعراب بدون
اللغو ولم اجد فى كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم
الاشتراك فى الاعراب المحلى حيث قالوا ان بزيد فى مررت بزيد فى محل
النصب واجازوا فى معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله
تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان المحل اعرابه من

مطلب تسمية اللغو باللغو والمستقر

الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلاً وللمستقر
ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب
من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد
حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على
ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فانه له
محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي ينحل به عقد الفحول
ويزول به تحير العقول وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين
من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بمررت
لا محل من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان
كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل
اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت
بزيد جاوزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان الجار
والمجرور في محل النصب لا يمتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان
ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره
هو الملايم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب
المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع
المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تعدية الفعل وايصاله
الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا
محلا اذ لا يبقى كثير اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح
ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو
فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام
كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له
محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح
في هذا الكتاب تامل فلا تغفل على وزن لا تنفر فانه بحث
شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد اي اما بعد الصلوة

مطلب بيان كون الجار كالجزء من الفعل

لا مستوعها

وهي اي الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن
والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة
الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان
لفظ ليت بمنحصرة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة يجمعها قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا
والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل
في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون على
ما مر حوادثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرايض
الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود
والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة
الاولى وتكبير الركوع او نظر الى موضع السجود وقت القيام
وغير ذلك من الواجبات المسترة التي هي قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل
الفريضة وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى
والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين
للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثنا والتعوذ و
التسمية والتامين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير
السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجل اليسرى ونصب اليمنى والاداب
مثل التي هي كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير
وغير ذلك على ما ذكر في الوقاية فمن اين جاز ان يكون الصلوة من
الله تعالى بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده
وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها موافقين لمعناها اللغوي
تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة

والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما
كان معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء سؤال
يقارنه الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه
حملت الصلوة على غايتها اي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل
التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى
فتحمل على نهايتها اي الانعام وبمثل هذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم
ان حروف العطف عشرة وعند النحاة ومنه ابن الحاجب هي الواو
الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر
لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد
او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو
دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها و
ويتعين بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في الرتبة فيقال ثم
ثم ههنا للتراخي في الرتبة اي هو لتباعد الامرين بمعنى ان
احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني
ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا
او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد فتختص بعطف الجملة كما مر
في قوله فحيث ثمت قلت لا ينبغي قال الامام المرزوقي في ثمت علامة
التانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم
هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف
والوصل جميعا ويقل دخولها في الحروف فاذا دخلت حركت بالفتح
نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة
للجمع مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار بشرط كون الجزء الاعلى

التحقيق

مطلب بيان حروف العطف

والاقوى

والاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتاويل وسيجيء معنا
تحقيقه واو واما الموضوعة لاحد المتعددين مبهما لكن لم يجب فيه او ذكر
اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم الواو قبلها ولهذا المبهم
يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل بتركها في وجه اخر
من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا
واما عمروا ويقال او عمروا ومما ينبغي ان يعلم ان اما تجرد بلا
واو نحو خذ اما هذا اما ذاك وهي تجيء غير مكررة ايضا اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت
قوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمني بالجميل موجودا
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وتجيء
بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة
بعد همزة الاستفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت من احد الامرين
ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة وتجيء بعد الاستفهام والهمزة
ولا وهي الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه من المفرد الذي
عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو ولا تجيء الا بعد ايجاب ولا يعطف به
الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان او
جملة عن الايجاب الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات
ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم لا التدارك
الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد
بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا يحال باعتبار
معنى النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا
اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واي على
قولي لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبلها وقد
ايد رايهم بان ائمة اللغة يفسرون به المضمر المرفوع المتصل بلا
تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف

العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري
بالواو والفاء قليل وشنيع عند البعض ومنه الزمخشري وهي
ما عدا الفاء ان فيها اي في اما امّا نعا لكونها للعطف اللام في لكونها
علة صلة المنع وقوله من وجهين صفة لما نعا اي ما نعا كائنا
من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في قولنا جاءني
امّا زيد وامّا عمرو والثاني دخول حرف عطف اخر عليها الا يرى انه
لا يقال جاءني زيد واو عمرو ولهذين المانعين لم يجعلها ذلك البعض
للعطف والحاصل انهم اي القائلين بان حروف العطف
تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها
له في قولنا جاءني امّا زيد وامّا عمرو بان يقال ان حرف العطف
فيه اي في المثال المذكور امّا امّا الاولى وامّا الثانية فان كانت
الاولى فما كانت في المعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار واع
حرف العطف امّا الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف
وقبل حل هذه الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها و
هي ان للنحاة في امّا المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم
وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري ان امّا فيه ليست
عاطفة لا الاول ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو
وامّا امّا ههنا للترديد والتفصيل فقط وقول بعضهم ان العاطفة امّا الثانية
دون الاولى تستشهد بصحة قيام او مقامها نحو جاءني زيد او عمرو و
مع يكون الواو لعطف امّا الثانية على امّا الاولى للترديد فقط وامّا الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام
الاندلسي السيرافي ان امّا الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف والواو ح
كما قلنا قد عطفت امّا على امّا حتى يصير كحرف واحد وامّا الاولى وامّا الثانية
قد عطفتا عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف
على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة وامّا مفيدة

لاحد

لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله تعالى اما الى جنة وامّا الى نار مقدر
فاندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع السؤال باعتبار
المذهب الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها
ان يكون للعطف كما وقد ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور
والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينهما لا يليق بهذا
المقام ولكن قد اشرنا اليها لا تتميما للفائدة على نبيه على وزن فعيل
مجرورها والضمير المجرور راجع المحل لكونه مضافا اليه النبي وهو اي الضمير المذكور
راجع الى الله والجار المجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بفتحتين
وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة
فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي
الذي شرف مجهول شرف بالتشديد على سائر الخلق وهو اي النبي
ح على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول وجمع الانبياء او النبي
ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو ح
فعيل بمعنى الفاعل والجمع ح نبأ مثل عليم وعلماء ويجمع ايضا على الانبياء
لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى
اصولها لان الهمزة لما ابدلت والتزم الابدال جمع جمع ما اصل
لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي الطريق ومنه يقال للرسل
من الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت
ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان
الرسول من له كتاب ويأتي الهام الهي والالهام هو القاء معنى
في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له
الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب ياتي او لا فكل رسول
نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا محمد عم كما اطلقه
المص رح في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي بمعنى

الرسول الا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيق
بمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا اي يكون المراد به ما ذكر جعل المص في قوله
محمد عطف بيان لبنيه وعطف البيان وهو التابع الذي جي للايضاح
نفس متبوعه للايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون
باسم مختص بالمبين بفتح الياء اي بالمتبوع عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه
رأي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه
لا يجب اختصاص ذالك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون
مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا
ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محققا واما تقديرا ان قصد به رفع
ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وذالك انه لو قدر اشتباه
اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم
على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذالك
كثمود لا ندفع ذالك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف
البيان هنا لرفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن
شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا
ولا من وجه واستدل ذالك البعض بقول الشاعر والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله المؤمن
مجرور لواو القسم والعائذات الحديثة النتاج من الحيوانات العائذات
جمع عائذ وهي اي العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول
لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن
اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان
لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس
باسم مخصوص لها كلها وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء
جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين
المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم

والمعنى

والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات اي يجعلها مأمونة
بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان
مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح
من الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما كان باسم
مختص اي اشتراط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما اي يجوز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا
يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمرو وكني واحد
منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح
من عمرو حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا
له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا
اذا اشتهر بكنية اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون
الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر وهو
اي عطف البيان يجي للايضاح غالبا وقد يجي للمدح قليلا كما قال صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
عطف بيان للكعبة يجي للمدح لا للايضاح قوله ان البيت يحتمل ان الى
قوله لا للايضاح مقول لقال كما يجي الصفة لذالك اي للمدح والفرق
بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله غالبا في محل النصب
على الحالية من ضمير مشتقة اي كائنة بخلاف عطف البيان والفرق بينه
وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الكلام فذكر المبدل
منه كالبساط والتوطية واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادي
بانا لا نسلم ذالك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا
لكلام الفصحاء من اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عم فلا بل
لا ادري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب
عنه الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة

واحد منهم

بمعنى وسيلة

مستدرك الرضي شارح الكافية منه

مطلب بيان الفرق بين البدل وعطف البيان

اصلا بل اراد وانه ليس مقصودا اصليا انتهى وحاصله ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة ومبالغة له في الاسناد فالثاني
بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود ا
صالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتا
خرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون
الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوجد
ذكر الامام المحبوبي ان الثقات قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فا
طمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان
الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط
وقع في معتمد الحديث ثم وصفه محمد الكمال الغاية من اب الكمال
بقوله سيد اي معتمدي الانام اي الخلائق سيد مجرور على انه

وهو التخصيص

صفة محمد والانام مجرور ايضا لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة
اما للتخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة
بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال
عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يعم
تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال الفاضل الشريف الظاهر انهم
ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تحمل
كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة وقد يتحمل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من
الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة
لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت

يعني

مطلب ان امس الدابر

يعني واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى والصفة
للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
علما كان المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى والناظر
فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيد يحتمل التاجر وغيره فلما قلت
التاجر قللت ووضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو
زيد العالم او الذم نحو زيد الجاهل او الترحم نحو زيد الفقير وللتاكيد
وذلك لموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب
امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله
صفة له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة
ايضا لان متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا
بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور
وهو على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد
له وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد
فانه لا يتوقف على كون معلوما قبله بل على تضمنه للوصف
كما عرفت انفا فلو قدم قوله اوللتاكيد على او للمدح لكان اولى
يعني ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف
معلوما اي معينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون
له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم او بان لا يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل اخر والصفة

مطلب بيان الال

ههنا اي في قوله محمد سيد الانام حيث المجرد المدح لمحمد ثم وعلى اله
معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد واي ر والجر ومتعلق بالصلوة
في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى
الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده

يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع
الاصحاب يراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني
اعني معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى
وآل هرون على قول ولا بمعنى اهل خاصته بدليل قوله تعالى انه ليس من
اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم
الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي فعمموا وقال عم لو
عممت لغفرت والتعميم تتميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم
آل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى
تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل على رأي بدليل ان تصغيره
اهيل واول بابدال على رأي آخر وفي بعض الكتب النحوية او اول بالهمزة
وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي
انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح جيل من الناس اي طائفة
منهم والنسبة اليهم عربي وهم الامصار والاعراب منهم سكان البادية
خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا لعرب بل هو اسم جنس
انتهى يقول اهيل وآل واويل فصغر اويل لا اهيل كما زعم من
قال ان اصل آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف
بمعنى الكريم والاسم ونحو من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل
ومنزلته دنياويا مثل آل فرعون كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب
الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دنياويا خبر مقدم لكان وقوله او
اخرويا عطف عليه فان قيل لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا
اشارة الى جواز اثبات الالف نحو دنياويا عند النسبة وتحقيقه
يستدعي تفصيلا لا علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف
في آخر الاسم المنصوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت
تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والملهوي والمرموي

مطلب بيان العرب والاعرابي

اهل

والرابعة

والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء
التانيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما
الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء
لكون الفيهما زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشا
بهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحمل
فيها فتح الالف تحتمل ان يكون زائدة ومنقلبة واوا وهي الف
التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة على الف التانيث والواو
زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم وفي السادسة
الحذف اظهر لانها اطول لفظا كحبارى فقالوا حبارى ولم
يقولوا حباروي بالقلب او تقدير الجمزى فقالوا جمزي بالحذف
لتنزل الحركة منه منزلة الحرف الرابع في التنقل فاعلم ذلك فانه
مهمك في مواضع شتى بخلاف اهل فانه لا يختص استعماله
في الاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت
الهمزة هاء في هراق اصله اراق العرب ثم جعلنا ان قيل كيف
يقال العرب تخرجها مع اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان
كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة
من اقصى الحلق والهاء من موضع اقرب منه من الحلق ثم قلبت
الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحابه
جمع صاحب كطاهر واطهار في نحت لان الاصحاب جمع صحب
هو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع صاحب صحب كراكب
وركب وصحبة كفارة وفراسة وصحاب كجائع وجياع وصحبان
كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة
بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على فعالة
الا بهذه الحروف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال
لما كان الاصحاب جمع صحب وهو صاحب قال هو جمع صاحب

قال هو جمع صاحب نقرأ الملسنة لان قوله كطاهر واطهار يأبى عنه ثم المختار
عند جمهور اهل الحديث ان الصحابة كل مسلم رأى الرسول عم وقيل من طالت
صحبته وقيل وروى عنه وقيل ورآه الرسول هذا قيل اهل الرواية
عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهي اي قوله واحبابه
معطوف على آله والضمير مجرور المحل بالاضافة الاحباب اليه راجع الى النبي
مؤيدي اي المقوي اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة
الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء
والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون
فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية
بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة
رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة
جره لوقوعه صفة للمجرور وهو الاحباب لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام
لان الاضافة لا تجمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف اليه منزلة
كلمة واحدة فيجعلون النصب للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا
جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا
او خرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار
فلا يجتمعان ولا سقط الياء من الكتابة لئلا تلتبس بالمفرد فان قلت
لم لم تجز تحريك يائه لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا امساغ بفتح
الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان انتقال الى الفتح والضم
وهو ظاهر وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو
ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود

مطلب بيان جر على الجوار

ذلك

ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة
واي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام
كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار
تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء بالزكوة اي اعطاء
وصوم شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء
قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر
فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان
لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب
الى ان ذكره بدون ذلك الشهر مكروه مطلقا وحج البيت الحرام
اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل من الاقام والايتاء
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر بكسر الخاء يوم وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى
واحد ما يقدره الله تع من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء
الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى
فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره
بالجر بدل القدر وشره بالجر معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم
والخصوص مطلق العام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان
عبارة عما بطن على وزن نصر اي خفي من الاعتقادات الحقية ومعنى
الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقية يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع
في الصلوة ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك واثار الاعتقادات
الحقية هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر

الرمض بفتحتين شدة وقع الحر على الارض

اشارة على صفات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس
كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد
اصلا منقيد بكبر البار ومعتقد بكبر النفاق في الباطن وعند اكثر
المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما
الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم بفتح السين وكسرها الصلح في دستور
اللغة السلم صلح وقيل مسلما في قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول
عطف على دخول اي الوصول الى السلم وباقي البحث مذكور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المص
اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الوصل الخ يقال هو عزيز اي قليل
لا يكاد يوجد مثل الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا
انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما
للتحقيق تغير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان للتشبيه
تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج
اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كان زيدا قائم لان الخبر
هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف
وان ركبت الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصل كان زيدا اسد
ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة وابقي على الكسر
وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن
للاستدراك اي التدارك من وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فرفعته ايضا
بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت لانشاء التمني الممكن او المستحيل ولعل
لانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم
ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان

والاخر منصوب على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال لفظا ومعنى
في ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من الاسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال
فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي لحوق النون الوقاية نحو انني
وغيره ولفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها
ثلاثي نحو ان وان وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال و
معنى في متضمنها بمعنى الفعل من حققت وتمنيت واستدركت وغيره
ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها
اي جعل منصوبها ملحق بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين و
الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به تلك الغاء قبل دخول هذه الحروف وهو
الابتدائية او المبتدا على التراتيب ولا عمل للحرف فيه اي في الخبر ومن خصايص هذه
الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيد الثلاث بخلاف
الافعال في العمل اي في العمل الاصلي بالفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اي
التشبيه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس لان القياس ان ينحط مرتبة
الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي
للافعال وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره
يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف
والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار
زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم
وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض
من تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل
وملحقه وهي انما تحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق بدون تاخيره اذ الظرف مستقر لا يمكن ان يرتفع
بالفاعلية حتى يشبه صورة ان في الدار زيد صورة ضرب
زيدا عمرو او قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية

اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار
على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف
يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي
ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدا ولا صفة لمرفوع اصلا هذا وفي
الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما
قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا
فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا
وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا
انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او
نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكنه ما جاء كذلك نحو ان
مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا وهذا اي الحذف مذكور
في الظروف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
اي خسروا في الاخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون اي يصدون عن سبيل الله والمسجد
الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة
فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع
قال صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومعرب النحو الشهير بالامام
المطرزي واما الاسم فلا يحذف وعلله اي بين علته وذكر دليله الفاضل
اي الشارح الاول المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالي
بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان
ضمير الشان مثل ان قائم في انه اي انه الشان زيد قائم فيجوز
حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي تاتي بعد ضمير
الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد
وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله

ري

اي قول الشاعر لو كنت ضبيا قيل هو طائية مشهورة بالمعرفة والان
عرفت بفتح التاء والخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنج جيل من السودان
اي طائفة من السود الزنجي واحد منهم فان الياء مثل التاء في الوحدة
نحو تمرة ورومي عليظ المشافر اي ولكنك المشافر جميع مشفر بكسر الميم
في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها شفته بشفة
البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية
ولكن زنجي بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فشاذ
هكذا اشارة قوله وقد جاء اليه قيل وفيه نظر عيني ساعة اي فليتك او فليته
على انه ضمير الشان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل وتمامه فتنا على ما
حيلت ناعمي بال وضمير حيلت للنفس او ضمير الفاعل لتقديره وفي الاساس
يقال افعل ذلك على ما حيلت اي ما ارتك نفسك واوهمت والبال
القلب وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به نفسه وصاحبه
الذي في قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة اي تبنا على ما ارتنا نفوسنا
حال كوننا ناعمي بال اي ذوي مسرة وصاحبي فرح وسرور وهذا ويرد
عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نم ان المحذوف
ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال
ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام اليوم فلو ان حق
اليوم اليوم ونحوه فليت دفعت الهم وقال شراحه اي ليته على ان
الضمير الشان وقد قال ابن عصفور الواو للحال تحو زيد حذف اسماء
هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام الفصيح فالاولى على هذا
ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره
فليتامل في هذا المقام ثم ذكر المص لهذا الولد الاعز بقوله لا زال
اي دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم منه اي التفسير
يعني انما فسر بذلك لان الالف الدال على النفي وهو لا اذا دخل
على ماضيه اي على لفظ في معناه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا زال

مطلب بيان الافعال الناقصة

فعل ماض من الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان
وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال
من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار
الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار
زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه
الخمسة يجيء على ثلثة معان الاول لاقتران معاني الجمل التي تدخلها
باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح
والمساء والضحى والنهار والليل وكذا باقي الاوقات التي تدل عليها
بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان
الماضي ومعنى زيد ظل متفكرا اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان
الماضي والثاني ان تكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل
هي عليها بموادها والثالث ان تكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في
الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح
زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد
اي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار
وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من
الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس
من تلك الافعال فلا يقال لا زال امرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك
في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها لغة بمعنى زال
ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي ما تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى
زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اي استمرار

لا تفتؤ

اي استمرار الخبر لاسمها منذ قبله وما دام نحو

الفعل

الفعل بقا عليه في زمانه فلم يخبر ما زال زيد الا مقيما وما دام وهي للتوقيت فعل او شبهه
بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس
ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات
والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل
في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها
بها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم
لا زال هاهنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال
واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وشرح الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف
معا لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر
الا انهم حذفوا البعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا
قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع
ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل هاهنا اما مجموع الجار والمجرور بدون
متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال
ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسمه ويجوز ان يكون
الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر الا زال وحده نصب على الحال من اسمه ويكون
بتاويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا وحده
على راي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره
اي لا زال مثل اسمه مسعودا بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر
او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان
الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد
اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر يكفيه
كما مر فانه التنبيه في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر

مطلب بيان افعال الناقصة

فعل ماض من الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان
وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال
من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار
الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار
زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه
الخمسة تجيء على ثلثة معان الاول لاقتران معاني الجمل التي تدخلها
باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح
والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها
بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ثبت قيام زيد مقترنا بالصبح في الزمان
الماضي ومعنى زيد ظل متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان
الماضي والثاني ان تكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل
هي عليها بموادها والثالث ان تكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في
الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح
زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد
اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار
وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من
الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار ومازال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس
من تلك الافعال فلا يقال لا زال امرا وما انفك وما فتئ ومابرح انفك
في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال
ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي ما تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى
زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اي استمرار

اي اكثر الخبر لاسمها منه قبله وما دام نحو

الفعل

الفعل بفاعله في زمانه فلم يخرج مازال زيدا الا مقيما وما دام وهو للتوقيت فعل او شبهه
بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس
ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات
والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل
في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها
بها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره في اسمه
لازال يعني ما استتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال
واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وشرحه الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف
معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر
الا انهم حذفوا البعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا
قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع
ما يقال ان خبر لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل هنا اما مجموع الجار والمجرور بدون
متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لازال
ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسمه ويجوز ان يكون
الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لازال وحده نصب على الحال من اسم يكون
بتأويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا وحده
على رأي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة لا مع غيره
اي لازال مثل اسمه مسعودا بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر
او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال الا ان
الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد
اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه
كما مر فانه التبس في تسمية اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الاخر

كاسمه

مسعودا

بل لان اول الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من
زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به وقس عليه بدل
انه في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى
من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التعريف لاشتماله على ذكر الشيء صريحا مرتين وما
قيل من ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان
الحال قيد لعاملها وهو اي عاملها ههنا اعني لا زال دعاء للولد والتقييد بما فيه اي ينافي
الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال
وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد
الدعاء وتكلف التقديم والتأخير ايضا وانما يقال لهذه الافعال الناقصة لانها لا تتم باسمائها
كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوعها لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتدأ وحده
بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف
اولى اي لاجل انها لا تتم باسمائها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال
فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وحقيقته وهو اي رسمه انه يتم الكلام به
وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه
اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول
على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما
كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو مبتدئ من كان منتهية الى راح لانها افعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للزجاج
ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها
حيث جاءت لتقدير الخبر للمبتدأ على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم
المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اي فعل وجد في اوله لفظ ما من هذه الافعال
وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة عن التقديم لان ما نافية وهي في ما زال وما انفك
وما فتئ وما برح فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت

الى

الى النفي والمغير قبل المغير وليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية
وهي في ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم
مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه
والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القرآن
نحو يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم
معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله
اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا
لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن
من الافعال المشتركة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه
الا اربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو
ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا اي
ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة
الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها
الاعراب بالاتفاق لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا
لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا
ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين
جاء امير او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند
اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول المصروفا
بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته
الى الجملة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم
انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم
العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة

مطلب بيان الجملة المعترضة

معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي التي تؤتى في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اوتي بها هاهنا لفائدة
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا
عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله
جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة
لا تستحق الاعراب الا لم تقع موقع الاسم المفرد ولما مر في صدر
الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من
الاعراب فما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت
وليس شيئا لان العامل في لما هو اردت واردت مع معموله
خبر ان وهو اي اردت مع معموله ان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة
فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على راي
من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم
جوازه فلا والى اهل مجرور اي قوله اهل مجرور بالي الجر والاضافة
اهل اليه والجار والمجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا
معطوف بواو متصل بالي اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى
اهل الخير ثم اخر رعاية لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا
لانه تكرر على نمط واحد كهدير الحمام وبه اي بقوله ثم اخر رعاية للسجع
سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ابدا لكونه فضلة وحق
الظرف المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال [illegible]

بكسر

بكسر الهمزة لكونه عمدة بالتمام ما يعتمد عليه ومحتاجا اليه فهاهنا قدم اللغو وهو
قوله الى اهل الخير على قوله مودودا فحينئذ سقط هذا السؤال بقوله اي يقول
القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب
والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وهي انه ظرف
لغو متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم لفظ عليه اي على كفوا للاهتمام بشانه
اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافأة اي المماثلة من الكفو وهو يكون انفع
ومعناها النظر عن ذات الله لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالغين المعجمة
مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة
التلميظ بهذا المولد فقال لما استظهر اي قوي وحفظ عن ظهر القلب كذا
في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر يعني لعله ظهر معنيهم
واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما موافق مختار الصحاح
لم الله شعثه اي اصلح وجمع ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة
فتذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو جئتك لما ضرب زيد اي حين ضربه قال ابن مالك بمعنى اذا ابدل بمعنى حين
وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كما ذاوني تسميتهم لها
بلما الحينية نوع تاييد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها
حافظ اي الا عليها حافظ والثاني قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها
على الماضي وهي هاهنا اسم مبني هذا راي ابي علي وكلام سيبويه يحتمل الاسمية والحرفية
فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في
الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل
التفتازاني ان ذلك الحمل منه توهم والوجدان ان لما ظرف بمعنى اذ استعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين
كونه اي كون لما اسما وبين كونه [illegible] فانه مبني حال الاسمية

مطلب بيان لما ولو

الحينية

اسما على صورة الحرفية كذلك لما بين حال التسمية المجية اسما على صورة الحرفية
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها
مضافا اليها لكلما والجملة التي اضيف اليها لما فعلها لما في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل
اضيف لا بد ان تكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم
تنصر في اوضحت عنك انما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي في كلما من
معنى المجازاة اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة
على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها والعامل
الناصب فيها اي في لما انث ضميرها على تأويل الكلمة اردت اي اردت بلفظة
وقت استظهاره واي حاصل ان العامل فيها جوابها كاذا او كلما فهي مشتركة في كون
العامل فيها اجوبتها دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه لكلما والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف لكونه شيئا واحدا في الظاهر والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان
عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف
يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء
على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز
مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع**
اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص
وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتأويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف
اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب
اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات
الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع **وكشف**
اي ازال عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لكلما **بحفظ** الباء فيه للاستعانة
اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذا الباء بالباء السببية

مطلب بيان لفظ كلم المجازات

مطلب بيان كون المضاف اليه عاملا في نفسه اذا عمل في المضاف

لمضاف

لان

لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز
استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكورة حرف جر وحفظه مجرور بها
اي بحرف الجر والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه
مضافا اليه لحفظه وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون
من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد
المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المختصر فيكون من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد
بالرفع **فضلة** منصوب لانه مفعول كشف ومضاف الى **القناع**
وهو ما تغطي بضم التاء من التغطية وهي التغشية اي ما تستر المرأة به رأسها
تغشية وفضلة بقية التي نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة
ان استعمل في المعنى الموضوع له او مجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما
والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة او استعارة ان
كانت هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه
قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك
التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية ولما قصد
المص تبيين الاستعارتين اشار رح الى بيان الاولى بقوله وفيه
اي في كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرأة
في المقبولية والميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها واشار
الى بيان الثانية بقوله واثبت المص له اي في كلامه استعارة تخييلية
ايضا لانه اثبت له اي للمختصر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع
ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس
يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فانه لم يصرح به بل انما
دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية

مطلب بيان الحقيقة والمجاز

خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة
تخييلية كذا في شرح التلخيص لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من
خواص المشبه به ليخيل انه من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب فح يكون كل
من لفظي المخلب والاظفار حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في
الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا مجاز
عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما
فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية
وهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد
هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتاتي هذه القرينة اي
اضافة الخواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة التخييلية اي لا
بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو
قدم هذا الامر على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال الصعابة
بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح
الجهل عن نفسه فشبه ازال الصعاب او لا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمه اعني
الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال
انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا فانما لا تقع موصوفا لعدم استقلال مفهومها
كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة
فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي
لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية
كالاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه والحروف فتقع الاستعارة اولا في المصادر
ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري في الافعال وما يشتق منها والحروف
ففي المصادر يقدر ان معانيها شبهت بها معاني اخرى واستعيرت
للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبهة بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات

وكذا

وكذا في متعلقات معاني الحروف بعد تشبيه بها معان اخرى واستعيرت
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم تسري الى التبعية والاستعارة في
الحروف مثل شبه الضرب الشديد بالقتل والا فيستعار له اسم القتل
ثم يشتق منه بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه غيره **واحاط** ولاحاطه
ادراك الشيء والتبسل بتمامه وكماله وعبر به كاعز الكشف من غير فرق
بمفرداته الجار مع المجرور متعلق باحاط اي حاط مسائله وبحاثه بكمالها
هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان يحتمل على الزيادة ويكون
تقديره واحاط الاول لا غير مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات
والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المختصر
حفظا منصوب على التميز وهو فاعل في المعنى لان معنى احاط
حفظ والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقول المص حفظا
وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب الراس او بمعنى المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققنا بها عيونا اي شققنا عيون الارض
هذا مبني على ما قيل من ان التميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا
بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الاية او غير صريح كقولك امتلاء
الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار
عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا
لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى التميز في الاصل هو الفعل المذكور
بعينه بل ما لاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له في التقدير
كما في طاب عمرو فرحا ومثل الاناء ماء اصلهما طاب فرح عمرو وملاء
الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت
عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا و
الارض منصوب على انه يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة
توجد في التميز وقيل عيونا نصب على الحال **واتقن** اي احكم واثبت
وهذه الجملة الفعلية يعني اتقن في المحل معطوف على الجملة احاط

او على جملة تستنظهر وباقي اعرابه كاعراب الشف موصولة لابدلها
من صلة بينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول نعم صلة لما
تنزل منزلة الشئ الواحد فلابد من شئ يصل بينهما به على حذف
الضمير العايد الى الموصول وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه
فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا ضرباً وكثر استعماله
تركه على ما يكون عليه اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون
الضمير هما لابدله لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا
فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج في كونه جزءاً تاماً من الكلام الى مجرد
الصلة فقط فافهم بعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعد
مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة
الموصول ويقسمون الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير
الى الحرف على ما حرروا عليه ويجوز حذف يعني كما يحذف الصلة
مع الشئ معطوف عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الداو هي
ليفيد الحذف ان الداهيتين المصغرة المبهمة من اللتيا بتشديد
الياء بصغير التي والكبيرة المنفهمة من التي المعطوف عليها بلغت
من شدتها وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك على
الابهام من غير صلة مبنية لكنك قد يحذف العايد اي
حذفا منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة مستغنى عنه لانه
لما صار بعض من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه ولئلا يلزم اخلاء
الصلة عن العايد اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو
قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا
بصفة نحو فالله ما اتيك فضل منه اي مولك اي الشئ الذي
الله يعطيك فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا
يجوز حذفه اذا كان ضمير المجرور لأمت عا فيه بان يجعل المجرور منصوبا
بمنزلة المفعول بعد الحذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف

نحو

نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة ضمه
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه
بحذف الضمير على الحالتين وجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا
كانت جملة لابد وان يكون ذو عن ابي سعيد السيرافي في شرح
كتاب سيبويه انه قال لو او وجئ بمعنى من ومنه قولهم ح لابد وان
يكون وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس بلا بان تثنية و
قال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا العطف على محذوف
فيقدر المعطوف عليه في كل مقام بما يناسبه كان يقال ههنا
لابد ان يورد وان يكون من احد الجملة الاربع العبارة وهذا
توجيه هو الذي كان يده ورخلد بي ولعلك هذا هو الاوجه اذ فيه
زيادة تاكيد ومبالغ كما لا يخفى لو علم انه انما وجب في الجملة التي
وقعت صلة او صفة كونها خبرية لانك انما يجئ بالصفة و
الصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول انهما بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصول والموصوف من اتصافهما
بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة
جملتين متضمنتين للحكم العلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت
وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرها
فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة
الاستفهامية في قول جاء لمذق هل رأيت الذيب قط
وقعت صفة لمذق قلت هذا مأول بمقول فيه ذلك فالجملة
الاستفهامية مقول القول محذوف هو الصفة في الحقيقة
وقد الجمل الاربع بقوله اي اسمية نحو الذي موصول ابوه مبتداء
منطلق خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل له من الاعراب

ووقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في محل الرفع على انه
مبتدأ وزيد ذلك المبتدا اراعني الموصول والفعلية الصريحة
نحو الذي انطلق ابوه عمرو والمغدرة الضارب زيد عمرو فان اصلهما
الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد ثم كره دخول اللام الاسمية
المشابهة بلام تعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير
الفعل المعلوم على صورة الاسم الفاعل والفعل المجهول على صورة
اسم المفعول لفظا ونتهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول
في الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه المشتغل من عامله جملة ظرفية
فعلية وهو مع صلته في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره
والشرطية نحو الذي ان يكرمه بكر مكن بشر وقوله فيه اي في المستتر
صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلته
والصلة لا يكون الا جملة اشارة الى جوابه بقوله المستكن في فيه
المشتغل من حصل بعد حذفه لان تقديره استقر ما حصل فيه
فاعل الظرف عايد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح
وقوعه صلته والضمير البارز في فيه مجرور المحل يعني راجع الى الحيثيم
والموصول مع الصلة منصوب المحل على انه مفعول اتقن و
التحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة لما راوا
انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب
المحل هو الموصول او مرفوعا او مجرورا هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله
من النحو والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل
على انه حال وهي اي الحال انت الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة
الفاعل عنده صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان
هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ما
شيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين فاو هيهنا

لعناد

لعناد الحالو لا لمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة وقع الجملة في قولك
اليك والجيش قادم فهو حال مبيان للازم للفاعل اعني زمان الاتيان
فكانها بيان للفاعل لا نما في ان الفاعل بقولنا عند صدور
الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه تمتاز الحال
عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا
ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان
لم يوجد هذه الصفة حال نسبة اسناد الفعل اليه بخلاف قولك
جاءني زيد الظريف فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حال اسناد
الفعل اليه واما تقييد المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور
وهو المختار عند المحققين هو ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه
فضلة بالنسبة اليه فنحو جئتنا وزيدا راكبين على ان وزيدا
فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا لكن فهم من كلام بعض
شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا او يمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضرب شديدا
فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال
اما لبيان هيئة او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن المبتدأ
والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين
دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله
تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
بان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه
في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى
اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه هيهنا ذهب بعضهم الى ان كل حال
وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو ماول باحدهما وهذا الحال يعني
من نحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن
في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه الظرف والمبيان هيئته

المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول نعني العامل فيه ح هو تعني لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية وثانيتة مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة وما موصولة قبلها مع فاعله لم يتمكن تحية جملة ظرفية صلته اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيل قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة وعلم ان تخصيص الذكر عن البيان لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الظروف الجارة فانهم قد قالوا الجارة والمجرور مطلقا ان وقع بعد نكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المحضة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر في الكمال فان المعرف باللام الجنسي بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المنصرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة علم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف فلا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كما قال بعض المحققين ان انضمام الكلي بالكلي يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام

فالانضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصول وتخصيص ثم اجاب بان قال ان تنكير الجمل عن التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان في كل منهما العموم فان قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل في قولك او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فح يجوز ان يوضح وتخصيص المبهم الذي هو الذي الموصول اشارة الى جواب تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيته من ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب لكن اذا جعلتها موصوفة لم تشر الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته بل ما لاحظ تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي وعلم ان قول النحاة ان العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم ولا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبر له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل ورد عليه ان النقض بهذه الاية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال فيهما

الموصول مع صلته معرفة

لفظا ومعنى

سواء كان قايله كلهم واكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا
بناء على اكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تعالى لفظا ومعنى فانهما
منصوبان على التميز بيانه ان مصدرية بالتشديد بمعنى المميز بكسر
الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراد من قوله
اتقن اي هو مميز عن ذات مقدرة في النسبة الكاينة في جملة اتقن
الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من
جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان تقانه اي لو لداياه المختص من
جهة اللفظ والمعنى معا فهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التميز وهو
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات الى ما تعين بعض المحتملات التي ثبتت
وجعلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن تفيته
الذات على قسمان تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان رفع الابهام
عن ذات مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد
تام باحد الاشياء الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تميز
عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة
نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا ويا لزيد فارسا او عجبني طيب زيد ابا
فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه يرفع الابهام
الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الايقاع على مفعوله وبمعنى المفعول
لان معناه اتقن لفظه ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو
اي احكامه هذا اما بمعرفة مع علله وضبطه قواعده مع خبرنيايه
او بمعرفة بانتقا ايك فيه اردت فعل فاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية الخط فعل
مضارع منصوب بان علامة مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب المحل لانه مفعول الخط وهو الى الضمير البارز
عايد الى الولد وفي محل الجملة الفعلية اعني الخط مع ما عمل فيه منصوب
المحل على انه مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع
الذي

الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال من الضمير المستكن في قوله
مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد لا عن مراد من تلميظه اي تميز ما انا
تلميظه وقت استطهاره وتخافه يهذ البيان ان اصل الخبر الافراد
وان الجملة هنا في محل المفرد وما قيل ان اي مرادي تلميظه لا يجوز ان
يكون مفسر الكنه لقول اردت ان الخط لعدم التطابق بينهما حيث
ان اردت يدل صراحته على الزيد لا على المراد فغيره وارد ويجوز تفسير الشي
بلازمه ومعنى الخط اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من تمطظ
يلمظ الكلم تمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم واخرج
لسانه فيه تسمية وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والزرق
فكذا التلميظ اطلق هاهنا واريد به لازمه اعني الاطعام والازاقة
فهو الكناية المطلوبة بها الصنعة ومع كونه كناية يكون استعارة
تخييلية قرينة للمكنية ولا منافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل
في معناه الحقيقي فكذا التخييلية انه في التحقيق اثبات ما يلايم
المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
كما مر تفصيله وقيل الاعطاء يقال الخط فلان من حقه اي اعطاه
بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه
كلام الامام بالمطعوم اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم
المطعوم عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ارادة التلميظ
بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعلم فالمعنى المحقق للارادة
من قول اردت ان الخطه هو اني اردت ان اعلمه من كلام مجرور
بمن متعلق بالخط اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض
فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى
هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي الخط شيئا
من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زايدة على قول من تجوز زيادة

اردت ان الخطه

من في الانبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتب اسم تقع على
المكتوب لا الاله اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفة كالاسماء
للصنعة يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد
ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور مضاف اليه الكلام المحقق
مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى
الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح
قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر
وقال ابو عبيدة والذي عندي انه بالفتح وكذا رواية المحدثون كلهم
بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر قلبت فكان
حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم مجمع
العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء
فظاهر وقال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم
فيقول من صار بالعلم لم يمت ابدا فبهذه المناسبة ان كان
البحر والعالم هو سبب الحيوة يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم
المتقن اي المناسبة بمعنى يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة
او على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه
ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دقق فلان الشيء
اذا علمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه قولهم التحقيق
اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بتحقيق
المقدمات الملحوظة فيها ابي مجرور بدل من الامام بدل الكل
من الكل بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضاف اليه لابي
والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي
اي الكنية من اقسام العلم الشخصي لان العلم ما جعل علامة
بمعنى الاصطلاح ثم ان ما يصدر باب او ام او ابن وبنت ولا يصدر

شيء

شيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم
لواحدة من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم والثاني وهو العلم غير المصدر باب
وام اما ان يقصد بالذم والمدح او لا فالاول اللقب [illegible] والثاني العلم
اي العلم الاصطلاحي والتامل في كون الشيء قسما من نفسه هذا
التقدير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم الكنية
واللقب هو العلم وقد جعلوا فيهما الاسم دون العلم حيث قالوا
الكنية علم صدر باب او ام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم
مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما كزيد والكنية و
هكذا قرر الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل
ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كالبطة
ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما
من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة
جعل المقسم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره عبد عطف بيان
لابي بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين و
ذلك اي سقوطها لوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة
الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم
اخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع بين
العلم والوسط ليس من مكان التنوين نحو جاءني
زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة
له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت
اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن
وكذلك لا يحذف ان اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة
لغير العلم نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل ابن زيد لان وقوعه بين
العلمين اكثر ومن ههنا يقال بثبوت التنوين في اللفظ و

ولثبوت الالف في الخط مثل ازمان فكذلك حذفهما وهو اي
ابن مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو اي ابن مضافا
الى عبد وهو اي عبد مضافا الى الرحمن مجرور صفة ثانية
اي تحصله نباء النسبة للامام لا العبد الرحمن مع كونه اقرب
من الامام لان المراد معرفة اي معرفة الامام بانه جرجاني دون ان
بغدادي او غيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعلم
انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعل الله مفعول
ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندي وهما مذكرة المال اي
قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل بكونه مضافا
اليه لثرى عايد رفع على انه خبر بعد الخبر لقوله والضمير عايد الى
الامام وسقى قد يتعدى الى المفعولين كقوله تعالى وسقاهم هم
ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير
وهو من افعال القلوب ملحقاتها ومما يجري مجراها
في الدخول على المبتدأ والخبر يتعدى جعل المفعولين لامتناع
الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال التي يتعدى ليكون ن
الجملة صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله لامتناع الا
قتصار على احدهما اندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي
يجري مجراها في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لا في خصايصها
كما هو جوابه وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله
الاول فهي في اللغة البستان ومنه الجنة مثواه اي مكانه من
ثوى بالمكان اقام به مفعول الثاني والهاء فيه كالهاء في
ثراه وهو ان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاءان
معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل
المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي فهما ههنا
في

في معنى الامر لانهما دعاء وهو طلب والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك
غفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل وانما عبر عنهما
بلفظ الماضي تفاؤلا لان السقي والجعل المذكورين قد وقعا وهو
اخبر عنهما بالماضي وتأدبا لانه لو قيل وليجعل خرا اي داء الدعاء بصيغة الامر
متشبها غير لايق لان الادب على حرفه اقل من حروف
الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة الامر على
الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر
اجول احولك شدة وضحك فحياك الاله فكيف انتا حيث عطف
حياك حال كونه في الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار
الصورة اي باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية
من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو اي عدم وقوعها
موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي
وتقديري ومحلي فاللفظي في صحة موضع الاول في اخره حرف
صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره
ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح اخره وليس كذلك
فان الصحيح حرف عند النحاة ما لم يكن اخره حرف علة سواء
كانت في غير اخره نحو زيدا ولا نحو احمد والنسب ولقوله في حكم
الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو وفي مثل جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وكذا تخييره او في حكم الصحيح وهو ما في اخره
مكسورة او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبي ودلو فانهما في حكم
الصحيح في تحمل الحركات الثلثة مثاله مثل هذا ظبي و
دلو وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي
وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو
والثاني من ذلك الموضع في الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن

لا اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق
الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا غير وعن غير المضاف
الان اعرابه لفظي ايضا بالحروف كما مر لكن لما اندرج غير المضاف
منها في الموضع الاول احترز الشارح منهما معا كما يدل عليه قوله
الا في مفرد الى انضباط الكلام والتقريب من الافهام نحو ابوه و
اخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع
المثنى والتثنية مثل جاءني الزيدان ورأيت الزيدين و
مررت بزيدين وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم
من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين
والمثنى المرتجل نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى التكرار نحو كرتين
اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعراب
كلها مثل اعراب المثنى الموضع والرابع من تلك المواضع الجمع
في الجمع المصحح والمصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز
به عن الجمع المكسر وهو ما يغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة
وهو مندرج في الموضع الاول والثاني بما ذكرته من وجه
الاحتراز واولو بمعنى ذو دون جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على
غير اللفظ بالواو والنون حذف نونه للزوم الاضافة و
هذا مثل نفطة النساء فانها جمع امرأة من غير لفظها
وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواته من
ثلاثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون
ورأيت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين
واولي مال وعشرين وانما كتب الواو بعد الالف حالتي
النصب والجر في اولي ليلا يلتبس الى بحرف جر وانما
كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق الجمع الصحيح بالواو وعشرون
واخواته وليست بمجموع كانه لم يأت عشر وثلث و
غيره

مفرد اجمع بالحاق الواو بل ما كان وضعها وضع جمع الثلاثة لفظا و
معنى الحقت به وجملة اعرابهما كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها
ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع المذكورة كلا مضافا
اليه مضمر نحو كلاكما وكلاهما وكلانا واحترز به عن مضافا الى مظهر
فان اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين في احوال الثلاثة وقيل السر
في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان
كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى اقتضى ذلك ان يكون
اعرابه بالحركة نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى
الفرع اعني المضمر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل حالتي النصب والجر بالياء وحالة
الرفع بالالف فان قلت فلم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان
هذا ظاهرا من لفظه كلا لم يتعرض الا الى حالة الذي يتغير فيه الف
كلا اعني النصب والجر مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما
هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال
الثالث في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر في
الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان الاعراب هذه الاسماء
اي من هذه الاسماء الستة الى هنا بالحروف وهو ط ولفظي
بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها
ملفوظة تعين بها الحرف الذي هي الاعراب على رأي والحروف التي
دلائل الاعراب على رأي اخر كما مر والتقديري اي الاعراب التقديري
في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي
اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة عن مطلق
الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام و
بقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين

نحو او سميتين بهما كانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك
الالف للتانيث مثل حبلى ومنقلبة عن الواو والياء وسواء
كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل
عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا
وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف
الظاهرة او المقدرة للحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته الى حرف
اخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدر
لعدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت
في اخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر
كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء
المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي
او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي
ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلثة في المذهب الاصح لان في
قول بتنوين العوض اي انما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه
حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة
لكن الاول اصح لان الكسرة متجلبة للياء قبل الاعراب فيكون
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون
تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد
متماثلين ومختلفين فان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة
للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء
يمنع الاضافة كما هو جوابه قلنا لا نم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب
ولذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا ولئن
سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا
ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من

من الاضافة حيث واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه
بالحركة عن الجمع المذكور السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم
لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع
نحو جاء مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة
عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت
احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة
في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث
من تلك المواضع السبعة ما بني اعرابه محل لكونه جملة منقولة الى
العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على
نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى شخص ونسبة شرا مفعول تابط
ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الشهير واعرابه تقديري
على راي والتفصيل هنا ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها
علما مبنية بل عدت فيما ارتفعا من المبني الاصل واما بعد
العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة
محلية لانه صار مجموع العلمية فقيل انها اسم واحد واجزاؤه كحروف
كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في اخره كبعلبك فيقال
جاءني تابط شرا برفع شرا لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه الاعراب
المحكي حيث حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع
ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري
فعلامات الرفع ههنا مبني على هذا القول ومفرد في قول
المجاز لا في قول النحاة بانها لا لان سيبويه وكثير من النحاة
قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من زيدا من مرفوع المحل
مبتدأ وزيدا مرفوع تقديرا خبر كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فتقضب

زيد اشعارا بان القول انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك
ان لكل اسم سواء كان مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في
الاصل وحكي ذلك الاعراب فان اعراب المحكي الجر على انه بدل من
الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري ولا اوضح في العبارة ان
يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذف الفاضل في شرح
اللب قبل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو
الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما محكي اخره على الفتح ويصير معربا تقديريا
في قول فيه اشارة الى ان فيه قولا اخر سنذكره وتفصيل
المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري
عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال
هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم
محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان
قبل العلمية رعاية لنقضه الاصلي وقال الاخرون انه من
المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما
واحدا يستحق لان يجري الاعراب فيه لفظا فصار بالاعراب التقديري تي
فان قلت فلم يعين الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في
نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وقد جاز جواز الاعراب لفظا
قلت قد كان الواجب في الصورتين ان يعرب لفظا
لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب
لفظا وترك الحكاية لانه ترك بناء الى اعراب بخلاف تابط
شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب
عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب
اخر تفوت الحكاية هكذا اجاب الفاضل في شرح اللباب
ومما ينبغي ان يعلم ان من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب
الذي جزؤه الثاني معرب باعراب لفظا مثل ابن زيدا

وهل

وهل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي
في نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو ضرب
غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب
بالاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب
الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب
فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي في
اواخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرا
بهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت
بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء فيهما لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها
نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء الاسكان في النصب
ايضا كما جاء في الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية نحو
قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
مهلا نصب على المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب
مفعول له بنيت جمع ابن سقطت النون بالاضافة فه
الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا
اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي
من بنش البقل والميت اي قلع قشره وكلمة بين مبني
بالضم ومنه التكسير وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد
في ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال انه مفعول
لامهل المقدر الدال عليه معمولا اعني مهلا مع ان المقدر امهلوا
بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو مهل
اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المشكل بفتحتين اعطا
امر من عطى يعطي القوس باريها اي ناعمها من بريت
العلم من باب رمى وبالفارسية تراشيدن بالسكون

حالة النصب وانما قال لانه مفعول لامهمل المقدر الدال
عليه معمولا اعني مهملا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تتينوا بنا
على ان المقصود بيان العامل ومهلا مهمل اذ لا مدخل للواو
من باب رب والفارسية ترا شنيدن تا سكون حالة
النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من قول
الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس
اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من
يحسنه ويتمهر فيه من المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت
الا اثافيها بسكون اليا للضرورة الخامس من تلك المواضع
السبعة الجمع الصحيح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه
قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه مضاف
مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف
ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته
فلو قال بعد قوله مضافا ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان اولى
ليدخل نحو مقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا القوم نحو جاءني
صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو و
الياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في
القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحروف
التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف
تقديرا اذ الاعتبار بالخط في هذا الفن بل المعرفة فالملفوظ ليس
في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكره المتقدمون
هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف
احدا ذكر الاعراب التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت بت
نحو مسلمي علم لم يلتفت الى هذا القسم لكن القول بالاعراب

التقديري

التقديري في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف مما لا يعتد
به ولا يجري ما ذكر المراد بالملفوظ هنا الامتداد ومن هو متر الواو في الرفع والياء
في النصب ولا يجوز الامتداد في صالحو القوم لكون التقاء الساكنين
على حده في اعتراضه من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة
والقلب يكون بواسطة كلمة مستقلة ما هو كجزء الكلمة متفقا
ولهذا ذكر الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا
بعده ليشتمل اي ساكن كان من لام التعريف كما لام الذي
في اوله همزة وصل نحو جاءني صالحو ابنك فلو لم يلاقي ساكنا
كقولك صالحو الملك في الرفع وصالحي الملك في النصب
والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فيكون معربا بالحروف لفظا
فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة
في الاسماء الستة اذا لاقتها ساكن بعدها فهي معرب
بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا
البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر و
سابعها من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة ولا
قتها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذا ثوبا ابنك
اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها
ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف
بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت
ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة
الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف في الرفع
فحركت بالكسرة لمناسبة الياء على ان فتحة ما قبلها
في تعادل الثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا
بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان
كسرت للسكون بعدها فيكون معربا لفظا وظاهرهما

يعرب بالحروف تقديرا مثل وعيني من تمرتان على الحكاية في
جواب انك تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما ظهر الالف
لفظا حكاية كما تلفظ القائل الاول اي وعيني مما تلفظت به
وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل
سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما
اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام
المزالق جمع مزلقة وهي الموضع الذي لا تستقر عليه القدم لقلة
ملابسة وانما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات
والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل
فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري و
الفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل
حيث امكان استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب المستحق بها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق تلك الكلمة
الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق به يستعمل انها
اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح
الاخر يظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحل مجموع
الكلمة لبنائها بخلاف المانع في التقديري فانه هو الحرف
الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار والمجرور في مررت بزيد
مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة المنصوبة المحل
او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس
بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع
الجار والمجرور وكذا الجملة وان كانت كل منها مبنيا لكن ليس
بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا للجمل و
غيرها لكن بقي ان يقال ان زيد لم يقع في محل لو وقع فيه

غير

غيره يظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر
فيه النصب لكونه فعلا لازما ما ينصب المفعول به فقط واعلم
ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما
هو على اصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز
واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل
الاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا قلنا اهل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفايس
النحو قال الشيخ تفتشري اي ياتينا قيس وتميم فيه حتى
يعلوق اي تنشب من علوق الشيء اذا انتشب و
تعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان حتى تجي على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول الجر نحو اكلت
السمكة حتى راسها اي الحوت الواحدة واعلم ان حتى الجارة
تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها من حيث ان
مجرور حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يستوفي
الفعل المتعدي الى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على
التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم
الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة الضعيف نحو قدم الناس
حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء
او كونه جزءا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيئا
ملاقيا لجزء ما قبلها كاينا مثل ذلك الجزء في الوصف
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا تلخيص معنى
قوله نحو اي على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان انتهى
المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس ما ينتهي السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي
المذكور قبل حتى عنده ذلك المجرور نحو نمت البارحة

حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه ليس
بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق
والبيان وانما اشترط ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل
المتعدي بحتى ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي
عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلاقي
اخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي بعد حتى هل يدخل
فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم
الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين
وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله
العلامة واكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال
ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم فقوله
مطلقا فينبغي التفصيل بل الوجه ان يقال ان كانت المذكور
بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل
كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتصد وفي
كلام ابن الدارس في الفصول الثاني من تلك المعاني الثلثة كونها
للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمروا و
مررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى
عمرو لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها
جزءا لما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرط
ح اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها
فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة
ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوا لانها موضوعة للغاية
والدالة بالجر اي الدلالة على احد طرف الشيء اما طرفه الاعلى
نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس

حتى

حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له و
طرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا
ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم او للتحقير والغاية والطرف
لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء معناه ذو
الغاية فقوله وذو الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني
القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجل حتى امراة
بالنصب ولا اكلت الجمل حتى الرمان بالجر لان اردت ان
تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتامل التام فيما
تقدر لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انها تعلق حكم
بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى دخولها
في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن يشترط ان
يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت
القوم حتى زيدا او بالبناء بل نحو ضربت السادات حتى عبيدهم
لانهم صاروا كالجزء باختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا لجزئه
كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها
لما قبلها وشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو مات
الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس
حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس اخر غير
المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك بان يكون
اخر اجزاء المعطوف عليه حسا كما في الجارة اذ لا يكتفي ذلك
في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله
ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني
اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر

بجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت ولاختصاص الجارة به و
الثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من
ان يكون ما بعدها مبتدء وخبر نحو جاءني القوم حتى زيد
ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب
الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في
قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي او الا بمعنى انتهاء
الغاية فان حتى الجارة كما يجئ بمعنى انتهاء الغاية قد يجئ
ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد يجئ ايضا بمعنى
مع وزعم الفارسي وابن مالك انها يجئ بمعنى الا ايضا
كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى يجود وما لديك
قليل اي الا ان يجود وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل
منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر
لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان المصدرية بعدها ليجوز دخوله
ليكون الفعل معها في تقدير المصدر ولشرطه اي حين
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما
تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترتبا
وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة مترتب وجوده
بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول
والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترتبا
وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان
المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون
ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط
لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت

حتى

حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
ولما كان حتى للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك
اي ما بعد حتى مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان
التعلق بالطبع امر مستقبل مترتب وجوده عند اخبار
المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميذ والجملة الفعلية
اعني يعلق مع عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق
بقوله المنظم والمجرور ههنا هو التعلق بالطبع كي ينتهي المذكور
قبل حتى وهو ارادة التلميذ الظاهر ان يقال وهو التلميذ
عنده اي ينتهي عنده لانه والحاصل ان التعلق وان لم يكن جزء
مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميذ وروادفه عادة
فقد ثبت وتحقق شرطه لكون حتى حرف جر فيجوز
ان يكون جارة بمعنى كي وهو الظاهر ويجوز ان يكون حتى ههنا
عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المنظم فيكون الجملة
منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها
معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المنظم
او المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة
المحل لانها مفعول اردت وانما لفظ يعلق منصوب
بان المذكورة الناصبة للمنظم بالانسحاب بخلاف ما اذا كانت
حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة
بعدها كما ذكر انفا وشرطه لكونها للعطف وهو كون
ما بعدها جزءا لما قبلها موجود ههنا لانها اي
حتى ههنا للدلالة على اضعف الشيء وهو ارادة تعلم
العلم للولد وطرفا اي طرفا ذلك الشيء ويجوز
ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع
الفعل ارادة تعلم ولفظ التعلق بالطبع الاظهر ترك قوله

ارادة بينا ثم قوله فيكون بين التلميذ والعلق مجانسة بان يكون
العلق جزء من التلميذ بتاويل ان العلق بسبب كونه من
لوازم التلميذ عادة صار كالجزء من التلميذ والقوة معادة ايضا
لان العلق بالطبع يحصل من التلميذ فاكمعنى اردت ان احفظ
من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل
بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز
ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعد حتى ليس بمبتدأ
وخبر ولا كلاما مستقلا منقطعا عن ما قبلها فلا يكون ابتدائية
لفوات شرطها امعن نظرك امر من امعنت اي
اطنبت واسرعت يعني مبالغة كذا في الدستور
والمعنى احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض البحوث
في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل **بطبعه**
متعلق بيعلق والضمير المجرور محل بالاضافة الطبع اليه عايد الى الولد
الاعز وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبتدأ الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور
كحركة الافلاك عند من يجعل غير شاعرة والاحجار والمراد
مبتدأ الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق في
الحكمة والطبيعة ما يكون مبتدأ الحركة من غير شعور كالصورة
الحجرية التي يكون مبتدأ للحركة الهابطة من غير شعور هكذا
قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع
والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب
الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما
قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان ن
وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر
انتهى وقول بعض الافاضل ان هو قوة للنفس يحكم بالا

كلام

بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد هنا بالطبع الذات
فيبقى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظ** من لفظ مجرور بمن والهاء
ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من
اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** بوزن افعل صفة
اسم مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على
انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة في قوله **ما يتفجر**
اي يسيل وقوله **منه** متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عائد
الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه فاعل يتفجر وهو
اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو** مجرور مضاف
اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل
ليعلق وانما قلنا انه من لفظ حال من فاعل يعلق لانه
لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجود ثلثة الوجه
الاول ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر
وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه
يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير
منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري
لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني
انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق
الحال التاخر عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال
النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه يكون فرقا في حالة
النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت في
الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز
اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذا الحال فهي
من لفظ فيكون تقديره اي تقدير الكلام حتى يعلق بطبعه منه
من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من

هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه فقوله وهو مبتدأ
راجع الى ما وقوله منا اي تقط منه خبر والجملة معترضة وقوله على
الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ
ما وما في خبر الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا
يتقدم عليه اي على الموصول لان اي ما في حيزها في حكم الصلة
والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها وذلك لان
الصلة لكونها مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز
تقديم الشيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة
تقديم الجزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الجزء الثاني له على ذلك
الشيء لاستلزام تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها
والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضميره اذ لو جاز
لجاز تقديمه والثاني بط لاستلزامه الخ فانه مقدم مثلا او
الثالث ان من نقط مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على
صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او
بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان
الحال تابعة لذيها لانه ضعف له في الاصل فلا يقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم
على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان
البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف
الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم
الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت
لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم على
تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء
يلزمها ان يكون متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز

الصلة

الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على جعلكم اياه حالا من ضمير
منه فلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل
اللازم اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيزه
الموصول جايز فنظرت الفاء للعطف نفده الجملة على
جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة الجزاء الشرط
المحذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة وذلك لافصاحها
اي لاظهارها وبنائها عن محذوف او وصفا لها بوصف
صاحبها كالكتاب الحكيم وكلام المصنف تقدير الشرط
هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان انواع مستنظم المختصر
ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجرورة المحل على
انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب
عليك ان هذا قول الجزم اذ هو ضعيف لا ينبغي
ان يجذبه في السعة اذ تقديره في موضعان اذ لا يجزم الا
في الضرورة كقوله وذا انصبك من الحوادث نكبة فاصبر لكل
غيابة فتنجلي ولهذا عد الجواب اذا من الجملة التي لا محل
لها من الاعراب قوله نكبة اي مضرة وغياية الحب قعرة و
المراد بها هنا الغم ونصبك مجزوم باذا وهو المستشهد
والفاء في فاصبر جزائية وفي كل تعليلية وكل مبتدأ وقوله
فتنجلي اي تنزول خبره ودخول الفاء على المبتدأ
اذ لم يوصف مما يشتف الضعف ويحتمل ان
يكون التقدير غياية نصبك اولكون الفاء زايدة في مختصراته
متعلق بنظرت ونظرت في مختصراته عبارة عن فكره وتامله
فيها لان النظر اذا استعمل بفي يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل
بالى او اللام او على بمعنى الابصار والترحم والغضب على اللف
المرتب والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضاف اليه للمختصرات

ای الموصول لان یکون
من تتمة الصلة اذ لاح
کما لا یجوز تقدیم
ما فیه

جر

عايد الى الامام المنظبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات
فان قلت ان المختصرات جمع والمنظبوطة مفردة فكيف
يكون صفة لها والمطابقة تشترط بين الموصوف و
الصفة في الافراد والجمع اذا كان فعلا له اي اذا كانت الصفة
فعلا للموصوف وقائمة به كما يجي هذا وعد بلا وفاء
اللهم الا ان يقال المراد انه سيجي في اواخر الكتاب و
لا يخفى ركاكته وسيجي هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا
له وقائمة به يسمى صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل
غلامه ان قلت فما بال قولهم ثواب اشتمال ونطفة
امشاج فان الوصف فيهما فعل الموصوف وقايم
به فان الاشتمال جمع شمل بفتحتين بمعنى العتيق
والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلطة
مع غيره يقال نطفة امشاج ماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها
والعتاقة والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان
الموصوف مفرد والوصف ليس قلت هذا على تاويل
ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصف بالجمع وههنا
كذلك اي الوصف فعل للموصوف فقايم به لان المنظبوطة
تابعة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا استند
الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد
مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا
النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء
على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه
مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الحال

الرجال

الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا ان جاوزه العيون والايام فعلن
وههنا ان المنظبوطة استندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع
والافراد فافهم والمقصود اي اختيار الافراد من هذين الجائزين للاختصار
في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد يجي بمعنى
اسفل ضد فوق وعلى ايهما يحتمل يكون مع فاعله في محل
النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
انه في مختصرات المنظبوطة متجاوزا الى كتب المبسوطة هذا واعلم
انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان
يتعلق بفعل او معناه والثاني اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما
الا وقع بعد النكرة المحضة صفة لها وبعد المعرفة المحضة حال
عنها وبعد غير المحضة منهما محتملة لهما والثالث انه متى وقع
صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه
اذا وقع احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام
يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون
منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيها اي في
النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل
فيه اي في النصب المذكور محذوف فانه قد وقع في موضع لم
يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدأ ونحوه وهو ظ و وقع
ث بعد المعرفة وهي مختصرات فهو حال وقد عرفت في الحكم الثاني
ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل
فيه اي في نصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان
يكون العامل فيه في نصب على الظرفية هو المحذوف فان
المنصوب على الظرف هو لفظ دون وحده وعامله محذوف
المنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع
فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلت

نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر
المتبادر من العبارة كما لا يخفى ولعلم ان دون يجيء بمعنى
غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا
على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصرات المضبوطة غير
كتب المبسوطة تدبر **كتبه** جمع كتاب مجرورة لاضافة دون
اليها **المبسوطة** مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه
ليس جزء من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه
بالمبسوطة بسبب اضافة الضمير ذكرهما معا **فنظرت**
الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول
منهما قوله **فيه** والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه كما كثر
عايد الى المختصرات ولعلم ان التميز في المفرد انما ينتصب بعد
تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي رقود خلا او بالتنوين تقديرا
كما في غير المنصرف نحو عندي حشا قيل ذهبا وفي المثنى
كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية
نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين
مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو رجلا وربه
رجلا او بنون التثنية ونون الجمع او بالاضافة وقول
المصنف **تعاورا** اي تداولا واستعملا من قبيل ما تم
مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب
على التميز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا فلانه
وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب مميزه فاكثر
قد نصب تعاورا على التميز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا
فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين
لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم
يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضية هكذا
قالوا

قالوا من الظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل
التنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا لشرح حاشي
كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف
بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا
لا قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث
قال ولعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل
التفضيل فمميزه بمعنى لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا
او علامة التي صلاحية للفاعلية بعد ان يصير فعل فعله
اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح لذلك فيجب الاضافة
نحو زيد اكرم رجلا انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت
تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديرا
السقوط بالاضافة كما زعمه الشارح فقوله او بالتركيب
عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة
وعشرة فتنوين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه
لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا
واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو وهو زوته تفصال
وبين الجزان فحذفت التنوين عنهما للبناء لان التمكن
لا يجتمع مع البناء والشكل على ما جعله الشارح من
انه تميز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تميز اسناد اكثر
واليه ذهب شارح الضوء حيث قال هو تميز من اسناد
اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى
صادفت او بمعنى علمت انتهى **بين** منصوب
على الظرفية والعامل فيه تعاور **الائمة** جمع امام مجرورة
لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت **الجانبه**
او ما بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى

مفعول وحده بدل البعض من الكل والجمل منصوبة
معطوفة على الامية وكذا قوله والتتمة وهذه الثلث اعني المائة
والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
الجرجاني رحمه الله وهذا الاعراب اي كونه بدلا من الكتب اذا كان
وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان بمعنى علمت
فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول تعاورتهم والمائة
مفعوله الثاني من قوله وهذا الاعراب الى ههنا للمحيصي
لما سبق وتبين ان كلام المحشي فاستطلع فعل ماض على
منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من طال
يطول فيتعدى بالنقل الى باب استفعال هذه
بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال
صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلفه فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب على انه مفعول ولا اكلف وعايد الى
الولد وهو اي اكلف يتعدى الى مفعولين الذي ثانيهما غير الاول
والمفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل للاضافة
جمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني
اكلفه مع ما عملت فيه منصوب المحل على انها مفعول
استطلت واحمله اي اكلفه منصوب معطوف
على اكلف وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا
اي كما يتعدى اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني
قوله رفعها والهاء مجرورة المحل للاضافة رفع اليه عايد الى
الكتب الثلث كراهة مصدر منصوب على انه
مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا
على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متا

حرة

متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك للاكرام وسميا باعثا
عليه في التصور ومتقدما عليه في الوجود نحو قعدت عن الحرب
جبنا ومضافة الى مفعولها لفظ ما وهي اي لفظ ما موصولة
فيها جملة ظرفية صلته وقدم نظيره عليه والموصول مع صلته
مجرورة المحل بالاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في
فيها عايد الى ما تقدير كراهتي ما حصل وعلم ان شرط نصب
المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون
مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع
الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او
يكون اول زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك
او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط
الثلثة باسرها فانتصب المفعول له وذلك لانه صير
مشابها بالمفعول المطلق مدخول في ضمن الفعل العامل لانه
فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارنا لوجوده فكما يتعدى
الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير
الحرف لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم
يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي كون اللام
واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون
داخلا في الفعل المذكور مثل اذا فقدت الشروط
الاول نحو جئتك لاكرامك الزاير لا يندرج اكرام الطالب
في فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في ذاك وهذا
ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا

باللام في نحو جئتك لاكرامك لزيد لفقدان الشروط الاول
فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي جئتك للسمن
لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل
في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل
فكيف المعلل فيندرج فيه وفي نحو جئتك اليوم لوعدي اياك زيدا
امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل
الرابع ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخول
تحت الفعل الواقع اليوم فافهم ان قلت هل يجوز اثبات
اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان
مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل
يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من
البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت زيدا لتاديب او
لتاديبه قال ابن مالك عند المستوفي شروط النصب
معرفا باللام اكثر من نصبه والمجرور عن اللام بالعكس و
يستوي الامران في المضاف وسنجي تلميحه لهذا اي
بسنجي تعليل لهذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده
الغير المعرفة ان شاء الله تعالى **من اشياء** جمع شيء
كقوله واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئا
على وزن فعلاء كحمراء استثقلوا اجتماع همزتين بينهما الف
فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قلبت اللام قلب مكان
موضع الفاء فصارت اشياء على وزن لفعاء فعلى
الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف
قال في الجاربردي ان هم في لفظ مذهب ثلاثة وانها
غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها
شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة

الف

الف بين همزتين وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائي بوزن
افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع
الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشياء بوزن افعلاء حذفت
اللام كراهة الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن
فعيل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير ان شايع و
عليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخ
بظاهره عن ثبوت ضعف فيها اي الاشياء مجرورة بمن
والجار مع المجرور في محل النصب على الحالية من الموصول وهو
اي الموصول في معنى المفعول الكراهة وان كان في الظاهر
مضافا اليها **المعادة** اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيهما كالكلام في المضبوطة من
انه لما جاز الامران اي الافراد والجمع بالاعتبار **وان** الاولى للحال وان
للشرط في الاصل **كانت** فعل ما الشرط وهو
من الافعال الناقصة كما مر واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء
لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط لا يرد عليه ان
يقال لا نم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة
الشرط استغنت عن الجزاء فهو ابن قول المص وان
كان لا تخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت
بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق
السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط
مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط
في موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشر طية
لا تصدر بها لحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط
بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها حالا
الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان

اصنتم واوجبوا الواو في مثل ليلا يلتبس بالشرط الحقيقي
وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان شتمتني
يتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو
اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها وا
قعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة
الى الجزاء لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس
وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من
غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا
عن ضميرها ايضا عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان لم يعط فيكون
الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية
يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك
طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها
خبر المبتدا مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المص وان
كانت لا يخلو من قبيل الاول وما في الاشياء في معنى
المفعول فقوله وان كانت لا يخلو من قبيل الحال من
المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في
كراهة ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول
الكراهة قبل الاضافة تامل وسيجيء تحقيق هذه المسئلة
في شرحنا لهذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال
ولهذا الوعد بهذا الوجه مشتمع بالطول كما لا يخفى على الذوق
السليم **من الافادة** مجرورها من متعلق بالح **فاستغنيت**
فعل وفاعل والجملة معطوفة على استطلت **منهما**
اي من الكتب الثلاثة متعلق باستغنيت **بهذا**
اسم من الاسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون
لشبه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحروف يحتاج الى متعلقاتها لكن يحذف ههنا نقيب
لانه

لانه مفعول استغنيت **المختصر** منصوب لانه صفة لهذا او
عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا
التقديرين تابعا المبني تابع المحل دون اللفظ مثلا لا يقال مضى
امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت
لم جاز نحو زيد الظريف برفع الظريف حمله على لفظ زيد المبني
على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب
في العروض من حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب
مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة
عارضة بسبب النداء **ونغنيت** معطوفة على استغنيت
عن حرف جر **كل** مجرور به واعلم ان التنوين العوض اما عوض ض
عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا او حين
اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما
عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكر وفي تنوين
جوار من انه عوض الياء عند سيبويه وعن حركته عند
المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي في
كل عوض عن المضاف اليه اي من قبيل القسم الاول
دون ما عداه اي عن كل واحد **منهما ما** اي من الكتب الثلاثة
ما مصدرية **تكرر** فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عائد الى
كل في قوله عن كل منهما وهو اي تكرر في تقدير المصدر مجرور بما
مفعول نغنيت عن كل تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة
لانه يلزم ان يكون المنفي نفي المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان ن
المراد نفي التكرر دون نفي المتكرر ولو حكم بجوازها اي بجواز
نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا
لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل هو يؤدي الى الفساد
لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع في اضافة مسئلة

لا قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع
مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز
ان يكون موصولة الخ فحينئذ يمكن فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من
نفي التكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان
المتكررة هو الشيء الموصوف بصفة التكرر وصفة التكرر داخل
في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب
من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو
المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكررها لان نفي
المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه
كان اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اي نفي المجموع بنفي قيده
من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي التكرر
لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في
رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولة الخ نجوز ان يكون ما موصوفة
بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منهما تكرر ما تكرر
في مستقيم الكلام فافهم جانه من مزالق الاقدام **استقلالا**
منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت
بمعنى مستقلا **للمعاد** متعلق باستقلالا فهو اي المعاد
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار **واختلالا** معطوف على استقلالا
فيجاز فيه ايضا من كونه مفعولا وحالا ايضا متعلق باستقلالا وعلم
ان الظاهر ان المعاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي
او مستقلا لي ان الافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن
المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا
بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال ومفعوله معا كما لا يستقلال
عد الشيء قليلا وذا لا يتصور في المعاد وهو الشخص المستفيد على تقدير
كونه اسم مفعول ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب

الضوء

الضوء فقال وهو المعاد اسم مفعول من اعاد بعينه واللام فيه اما للعهد
الخارج والمعهود هو المولد فان المراد من المعاد المولد او اللام بمعنى
الجنس مع المراد من المعاد كل ما يستفاد من هذا المختصر
وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها
اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة
المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس
بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي
الجنسية والاستغراق باطل قول من قال مبتداء وباطل خبر
وما بينهما مقول له لقائل لانا نقول القول بكون اللام للجنس
على مذهب المازني والاخفش بل على مذهب من قال
انه اسم فان اللام عنده في الصفة مطلقا سواء كانت
تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيرها اولا
اي ولم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من اعداد الاسماء
كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان
على كل فرد من هاتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان ومنكرا
فيه ولهذا ترى يستعملها اي شخص كان من المعارف
بمعنى التصديق والانكار والجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت
على ذات المذبوح من ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف
خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول
فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا
اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين بكسر
اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في القائمين
موصولان كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق
والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في
المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء وكيف

ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا
ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف
الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول
والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف
باللام بعينه قلت امثل هذا لولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ك
هنا على فوايد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب **غير** موصوف
في الاصل بمعنى المغاير اي مغاير المدخر اي في حال كونه مغاير
المدخر ويستوي فيه الاحوال كلها الا ان فيه معنى النفي يجري
مجرى حرف في عدم التعريف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد
منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وانه نكرة رعاية
لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرباء بل في عبارات العلماء في كلام المصنفين فكانهم جعلوه
بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير
استصفيت **مدخر** بالدال المهملة المشددة مجرورة
لاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر
فقلبت التاء دالا فصار مددخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة
بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة
المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة
وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز لذلك
الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورة بجعل الدال ذالا والذال
دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام
وتحليله نظرا الى اتحادهما في الذات **فضلة** منصوب على انه
مفعول مدخر **النفيسة** مجرورة بالاضافة فضلة اليها فانما عمل
مدخر في فضلة لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمد ايضا
على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندهم

شرط

بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده
عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في
الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او
الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه
نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط
ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي
فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم
مشابهته لا المضارع ولا الماضي فلا يعمل على احدهما ومما يجب
ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل
والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم
سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال سواء كان
مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب
ابوه او ضارب في الدار عمرو امس لان ادنى مشابهة
بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل و
كذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل كما تقدم وكذلك يعمل في المفعول المطلق
من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني
اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على
احدها لان طلبه للمفعول على خلاف وضعه لانه انما وضعه
الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي
فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط
في عمله ان يكون متقويا عند العمل بما هو متعلق بالفعل
اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد
على الاربعة الاخيرة التي ستذكر فانه لا يجوز ان يكون مخبرا
عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او لوقوعه

بعد ما هو بفعل ولیكما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي
فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الا
الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام والعوارض
دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في معناه
اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه النفي كغير
وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرا لم يعن
الا بصالح لغير مهين ان نف بالمطامع فان مهين عمل في نف
النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قايم
الزيدان قوله وان امراة في مختار الصحاح المرء الرجل يقول
هذا امرء صالح وهذه امرأة صالحة فاذا قلت الف الوصل
في المذكر وقلت امرأة فثلث لغات فتح الراء في كل حال
وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في اللغة الثالثة
معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يرم
صفة امرأة ولغير اللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان
ومهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهان بمعنى
اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي
لا يهتم الاعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع
الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام
ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقول ليت شعري مقيم العذر
قومي فمرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب
على انه مفعول له مقدما اي مقيم قول شعر
والراء بمعنى علم ليس بشيء وخبره محذوف ههنا على
سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت
علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان
يقال نبه ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه فان

الشرطية

الشرطية فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا
من حرف او من اسم نحو ابن جالس صاحبك وكيف
صحيح اباك وكم مالك صديقك الثالث من
تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو زيد قايم ابوه او
منويا كقولك وكم مال عينه من شيء غير فان مال
نصب عينه لاعتماده كم الخبرية التي ليست بمبتدأ صريحا
لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص
بمعنى الاسم اي ان قولك كم رجل بقيته بمعنى كثير من الرجال
ومن هذا اعلم ان تخصص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة
اقسام اما بالصفة تقديرا نحو قولهم شحت في الاناء وشحت
في الارض اي شحت واحد وشحت من الابلين او بالصفة
معنوية كما في كم الخبرية فان الوصف فيها من تمام
معناه وليس مقدار مع لفظها كما تقدر مع لفظ شحت
لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك الرابع
من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت
برجل عالم ابوه والخامس ذو الحال ان يكون اسم
الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما
اي في الحال والنعت في مواضع اعتماد اسم الفاعل
فيهما على ذو الحال الاعتماد التقديري ايضا بان يحذف
ذو الحال لفظا وبدا دست منها الموصول نحو الضارب
ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين
في كبيره اسم شرح الكافية قوله بعد الموصول ظرف
قال وقوله عمل عند المص مقول وزاد بعضهم على
وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا
حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماد ان يعتمد

ومما ينبغي

على ما لكن المحققين قالوا الموصول اعم من ان يكون
ملفوظا كما مر او مقدرا نحو ما الطالع جبلا اي كوكبا طالع على
الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة
نحو ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام
انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل ما يجري
مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل هاشمي ابوك
واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا
عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول يعني
منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط الاعتماد عندهم
اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين و
الاخفش منا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى
هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اي في قولنا هذا عند
البصريين خبر مقدم على المبتدأ لا غير وعند الكوفيين
والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدأ
وزيد مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر والثاني ان
يكون خبرا مقدما وزيد مبتدأ واما قائم الزيدان او
الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم
خبرا عن الزيدان وعن الزيدون لكونه اي لكون قائم
مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة
للمبتدأ شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا لصحة ارجاع الضمير منه الى المبتدأ وجائز عند
الكوفيين يعني ان قائم الزيدان والزيدون جائز
عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتدأ و
ما بعده فاعل ساد مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير

تفرقة

تفرقة جارية بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر
انما يعمل في الاسم الظاهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء
واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم لو وقع بعده مبتدأ **نحو**
مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن
فيه المنتقل عن عامله خبر اولا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره
في الاشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك
الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان
اول شيء على الفعل لانه حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل
وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الكوفيين
والاخفش لا اشتراط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا
كما لا اشتراط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول في حرف جر
رعاية مجرورة به متعلق بمجرور وهو مصدر مضاف الى مفعول
وهو **عباراته** جمع عبارة من العبور لما من المعنى الى اللفظ بالنسبة
الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل
متروك للتعذر في رعايته عباراته والضمير للعبارات المتصل
مجرور المحل باضافة العبارات اليه عائد الى الامام **الفصيحة**
اي الخالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكأ
كأتم افرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل اي
الجليل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب
غلامه زيدا باضمار قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقولنا ليس
قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجرورة
صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم
مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك
يوصف بها العبارات المفردة والمركبة نحو الكلمة فصيحة

وامر كسب مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصول جمع للاختصار كما مر في المبسوطة وغيره
ولم من الحروف الجوازم تدخل الفعل المضارع وما لحقه لم نحو لم يضرب
ويسمى بلم الجحد المطلق في عرف الظرفيين لانها موضوعة لمطلق
الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى
بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما
نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال
فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لعدم حرف من لما و
هذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحروف تدل على زيادة
المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام
الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب والمفعول الغايب
او الفاعل المتكلم والمفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي
مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية موضوعة للنهي مطلقا فانها
تجيء للمخاطب والغايب على السوية بخلاف اللام فانها لا تدخل على
الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخله ليفيد التاكيد للطلب
واللام الغيبة فيعم اللفظ المجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم
حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا
ان قلت المفهوم مما ذكرت ان لا تجيء صيغة المتكلم في المعروف
من الامر والنهي وقد صرحوا ابي حنيفة بخلاف حيث قال في تعريفه
غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد
صرحوا ابي حنيفة قلنا معنى كلامه انه لا يجيء من غير قلة لئلا يلزم
امر الشيء نفسه ونهيه عنها والا فوروده في الاستعمال كثير
لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع ولنتجب مثل قولهم وغير
ذلك ولهذا قرأ الشريف بقوله لا تكاس فلتفنها بقوله
ايا اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا نفيها

٣

اشارة

اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار
عن وجوب التعيين على ما هو بصدد ذلك من صنعة بصدد المذكور
فهو بمنزلة نفيس اطو فعل امر مجزوم لم يسقط الياء علامة
للجزم لان صلة المنوي بالياء المدة لما بين في موضوعه ان حرف العلة في
اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة حرف الصحيح في اخر الفعل الغير
المعتل اللام فاعل مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة
استصفيت ذكره منصوب لانه مفعول لم اطو شيئا مجرور لاضافة
ذكر اليه من حرف جر من اسبابها مجرور بها ولها مجرور والمحل لاضافة المسايل
اليه عايد الى الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف
من حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء ادواته على
معنى ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا
وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل
سواء بالكسر والفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا
يكون ولا سيما وبل بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها
حافظ ما موصولة تذر فعل مضارع فاعله جملة فعلية صلته
وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب
المحل تابع على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى
ليس جنس لكن المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل في عامل
النصب في الموصول مع صلته الا العامل مبتداء او لا اخر
او العامل الفعل السابق مع ذكره وهو لم اطو بتوسط الا على اختلاف
المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من
الكل لان ذكر ما نذر بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال
مع عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق
بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به

قيد حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل
فيه لم الطو دون الا بل هو لغو في العمل اي لم الطو ذكر شيء الا
الطوي بالبناء ذكرها انه يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب والجار على متعلق بحذف متعلق منصوب المقدر
او على اي على منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب
حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول لوجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون
بدل البعض من الكل كما يجيء وهل المضاف المحذوف ذكر
وهل الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لانه المحذوف المقدر
غير صلة لقوله المذكور لكن اتحد في اصل الحروف فافهم كما مجرور
المحل على البدلية اما من ذكر شيء بدل البعض من
الكل والعامل فيه ذكر اي لم الطو ذكر شيء الا الطو ذكر ما نذرته
مع يكون الذكر الذي اورد في التفسير هو غير الذكر المذكور
اولا لان البدل بتكرير العامل ومن ههنا ظهر ضعف قول
فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل
من مسائل في من مسائلها والعامل فيه من اي لم
الطو ذكر شيء الا ذكر شيء مما نذرته من مسائل
التي نذرت وقيل في تنبيه هو ان البدل يكون
في غير الموجب كشيء من مسائلها من موجب لجواب
النفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجعه اليه
فانه هو في مقالته لا بن احمد حالته ولما كان
ههنا اعرابان كل منهما يحتمل لوجهين ابتداء في
تفضيل ولا باعادة وثانيا ايضا باعادة وتم تابعين
ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها

ابطل

ابطل بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من المجرور في مسائلها لعدم
ما ندرته المعنى اللازم سوى ما ندرته بانه مسائل في ليس
كذلك الف ولان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون
التقدير لم الطو ذكر من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل
ما ندر فيرجع حاله الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو خلط
الف و و ما قيل في الوجه انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين
المضاف وهو مسائلها او المضاف اليه وهو ما ندر بتقدير
تنحية المبدل منه اي بتبعيده وازالته من البين وهو الهاء
في مسائلها ما يحضر بما قبل لو تمام كان فاسدا الا ان
المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية في الالفاظ حتى يلزم ما ذكر تم
على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على التوجيه الاول ايضا هذا
ولكن الحق انه ليس المبدل فيه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا
اما الاول فلا استعمال فانه في غير بدل الغلط فايدة الاجمال
اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل
منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح
اللب اللباب ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب
عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا
لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع
اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو
اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية فانما مرادهم
باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته
التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هنا ظهر لك ان
قول الشارح على ان المراد بالتنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل
عن التحقيق او شيء عطف على ما ندر فيما حرف جر وما موصول

بينهم منصوب لفظا بين منصوب على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور
المحل بالاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف
اي ثابت محذوف وهو مستقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد
حذفه مستتر فيه عايد الى ما والفاعل مع معموله اي الظرف مع
فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق
بشاع **وانتشر** معطوف على شاع او على ندر والاول اولى **ولم** حرف جزم
ازدد مك **ازدد** فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين
وهو ظاهر ان تعالى وهما اي النحاة الينا ولدي **فيه** اي فيه المحتم
متعلق بلم ازدد **شيئا** منصوب لانه مفعول لم ازدد **اجنبيا** صفة شيئا
الا حرف استثناء **ما** موصولة **كان** فعل من الافعال الناقصة مع معموله
جملة فعلية صلة ما اسمه مستتر فيه عايد الى ما **بالزيادة** متعلق بقوله
حريا بتشديد الياء بمعنى الجديد واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل
ما كان حريا بالزيادة ثم اخر خبرها للتسجيع والموصول مع صلته منصوب
المحل على الاستثناء من لم ازدد شيئا والعامل فيه الا او لم ازدد على
اختلاف كما تقرر في المطولات او على البدلية من شيئا والعامل فيه
لم ازدد دون الا بل هو لغو في عمل حرف والجملة اعني لم ازدد مع عملت
فيه معطوفة على جملة لم الطوفهي اما في محل الرفع ان كانت خبرا
فتظهرت عالمته او في محل الجزم ان كانت فائدة جزائية ومباحث
الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذا الاوراق لكن فيها اي
في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر
لا بد من ذكرها لتشحيذ الاذهان واختبار الافهام من الخبر لمعتبر
بمعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهي ان تلك المسئلة اللطيفة انه
اذا قال قايل لفلان علي عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع
مبتدأ لفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين

الا واحد

الا واحد لو قال له عشرة بتنوين بعوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في
الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التصحيح هنا
ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلان
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية
صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا
معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا
معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة
وادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحد بقي
خمسة فعلم ان كل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كذا في شرح الرضي وفيه سبيل عنده المسئلة
ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي
من المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية
وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وخمسة
وواحدة والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل
من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فلان القايل
لما استثنى الا اثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح
وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فيقول الا
تسعة نفي التسعة من العشرة فبقي واحد لو علم ان عبارة
الكتاب في هذا الكتاب هكذا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعدها
يصح دخوله فيه كان من المنفي اثباتا ومن الاثبات نفيا
يحول علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم
خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة
فاللازم واحد انتهى وقال شارح يعني لو ذكرت بعده الا واحد
الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له علي عشرة

الا تسعة لا الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا اثنين الا واحدا الا
اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا
قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت
الا ثلثة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا
قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار
اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحد واعلم ان
استثناء المساوي غير صحيح وانقص منه لا يصح الا اذا انضم اليه ما
يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل
الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة اه بدون
التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب
عليك ان الظاهر ما في اللب مسئلة وما ذكره ههنا
في اللب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا الواحد
كما لا يخفى على المدرك فلهذا اخترنا وجه تخريج المسئلة الثانية
ما ذكرناه وعليك الله بر فانه مبحث يحتاج الى التدبر واعلم
ان في تخريج المسئلة الاولى تغيير اخر قد لاح ببالي وجال في
خيالي فتبك لعشر على ما ذكر الا عالي ثم وجدته هو المرضي
عند بعض المحققين من شراح اللب وهو الذي حققه
بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى
مستثنى الاول ويكون المستثنى الاول الذي يستثنى
منه الثاني ان كانت منفيا كان الثاني مثبتا وان كان
مثبتا كان الثاني منفيا وتقول والضابط ههنا امران
الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة
والثلثة والواحدة منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية و
الستة والاربعة والاثنين مثبتا الثاني ان يسقط المستثنى
من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه
الى

الى المستثنى الثاني فما بلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى
الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت
التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية ثمنية
مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة السبعة
بقي اثنان واذا ضم اثنان الى الستة عادت ثمانية
واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم الثلثة الى
هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من
هذه السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين
صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة
هذا وههنا فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان
طال الكلام منها ان الفعل لو وقع بعد الا لا يقع الا مضارعا
ولذا لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد الا ماضيا يشترط
ان يكون قبلها فعل او وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل
فيما زيد الا فاعله فيكون خبر المبتدأ وان وقع بعدها
فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل مضارع كقوله
تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي
في القسم نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما اسئلك
الا فعلك فهو مستثنى منه مفرغ ومنها وقوع الجملة
الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير
منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك
ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل و
اما الواقعة بعد النكرة فهي صفة ولا يجوز ان يكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول
ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا
من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى

يجوز تحقيقا عند قيام قرينة ابو سعيد البرقي انما يحذف من
ليس الا وليس غير حالة دون غيرهما اذا دلت الاستثناء
ومنها انه لا يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله لا اله
الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل
ان قذف زيد فاجلده ولا تقبل له شهادة الا ان يتوب
فعند الشافعي رح يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة
الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن
الفن فان قيل فما تقولون في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية
عندنا وههنا ينصرف الى الجملتين لان معناه لا حول
عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء
المذكور راجع الى الثانية ونقدر في الجملة الاولى استثناء اخر لدلالة
الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع
الاستثناء اليه لنشركهما منزلة شيء واحد وترجمه لنشرها
على وزن دحرجه اي سميت الواو للعطف فعل ماض علم مفعول
والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصنفت
او على جملة لم ازدد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من
اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب مجرور بالباء
متعلق بترجمت المصباح لا يخفى ان ليس اسمه هذا لكن
مجموع فلعل في الكتاب يكون منحا لفظيا انه مجرور باضافة
الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كما مر قبيل ليستضيء
اي ليستضيء بعلتها ترجمة المصباح لسنفاده بانواره على حذف
ادخلت على الحرف حينئذ … والكلام جارية وان المصدرية
مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان
ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تأويل المصدر كما مر في
قوله

في قوله حتى يعلو ويستضيء فعل مضارع منصوب بها اي بان المصدرية فاعله
الضمير المستكن فيها اي في يستضيء وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء
والضمير مجرور محلا بالاضافة والانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائل
اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلمة جمع ظلمة كالجملة والجمل الا ان الازالة
اي ازالة الظلمة في المصباح فقط واما الازالة في المختصر فلانه مزيل ظلمة الجهل
بالممارسة متعلق بمزيل والاستعمال به عطف تفسير وهي في
الحقيقة من اثر الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره
والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضمير استعارة مكنية
وهذا الاثبات استعارة تخييلية قوله قرينتها اما مرفوع على انه خبر
بعد خبر او صفة التخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر ويستغني
اي يغتنم معطوفة على ليستضيء الضمير المستتر فيه عايد الى الولد
بمغانم منصوب على انه مفعول ليستغني وهو بمعنى الغنائم جمع
غنيمة لاضافتها الى اثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من
اثاره فيكون اضافة بمعنى من كما في خاتم فضة لان المغانم المراد ههنا
هي الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فصح كون الاضافة
بمعنى من لان شرطها وهي كون المضاف محمولا موجودة ههنا
والمراد بها اي بتلك الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي
فوق كل مقيم والضمير البارز مجرور والمحل بالاضافة الاثار اليه راجع الى
المختصر وكسره فعل فاعل ومفعول وهو يستدعي مفعول الضمير البارز
المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمت ومعنى
كسرت طويته طيا هو ضد النشر على كسر عند الفقهاء لان الثياب
المغسولة اذا نشرت طويت على كسر القصار فكان المص شبه
هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلت منتما منصوب على انه حال

او مفعول الثاني على حرف جر ثلثة مجرور بها متعلق بكسرت ابواب
مجرورة لاضافة ثمت اليها ابواب في الاصل باب البيت قيل انما
سمي ههنا باب لانه لا يدخل في مشموله الا بعد المجاوزة عنه كما لا
يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل
ابواب مرفوع على انه مبتدا ثبت الاول صفة الباب نحو نقيض
الاخر اصله اأول على وزن افعل على راي مهموز الاوسط قلبت
الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على الاوائل واول
وقيل اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة
لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اول الاستثقال
في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول
واذا لم يجعل صفة صرفته لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من
هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وثانية الاولى وجمع
اولى مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق
جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار مع المجرور ونحو في محل الرفع على انه
خبر المبتدا النحوية مجرور صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات
موافقا للاصطلاحات لانها اي النحوية [illegible] اسندت الى ضمير الجمع
وهو الاصطلاحات مع جواز الوجهين كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية
ليست بفعل اي فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق من
الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام
السابق اعني الاستفهام الانكاري اي الاسناد فيه لانه لا وجود
له اي الاسناد الا فيهما اي الفعل وفيما في معنى ولهذا اقسم
تقولون ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى فعل واو لان
مثل قولنا زيد اخوك وعمرك وغلامك بمثل
مواخيك ومملوكك قلنا ان الياء فيها اي في النحوية اسم
محض باء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات

المنسوبة

المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مختص كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف
واذا اشتبهت وقلت نحوي وهاشمي وبصري الخط في
ذلك الغفلة حتى يقول ليرفع المهدي الغلام على انه فاعل في قولك
رجل مهذب غلامه فلا اشكال واما الى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات
ولهذا اي لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اي جيئت
بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع الاصطلاحات وان كانت مصدرا
لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر وارادة
اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى المقول
والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب
ونحو ذلك واما اي الاصطلاحات عبارة عن الالفاظ المتعددة
كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام
وانواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية
والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة ثنتين اسمية
وفعلية لان المركب مشتملة على المسند والمسند اليه لا
يتاتى الا من الاسمين او من فعل واسم فان يوتى
بالاسمين فاسمية كزيد قائم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم
وهل زيد قايم وما قايم زيد ونحو هيهات الامر وشتان زيد
وعمرو واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا
لصاحب اللب فان مثل هيهات الامر وما بعده من
الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدأت بفعل فهي
فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله
لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ
ابن الحاجب وصاحب اللب وان ملك فان يتاتى
بالاسمين فاسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم
وهل زيد قايم وما زيد قايم ونحو هيهات الامر وشتان

صاحب و مالکی
عبد الله

زید وعمرو قایم الزیدان تمت تمت بعون الله الملک الوهاب

١٣٣٦



مجموعی تیمسه یاپراقدر